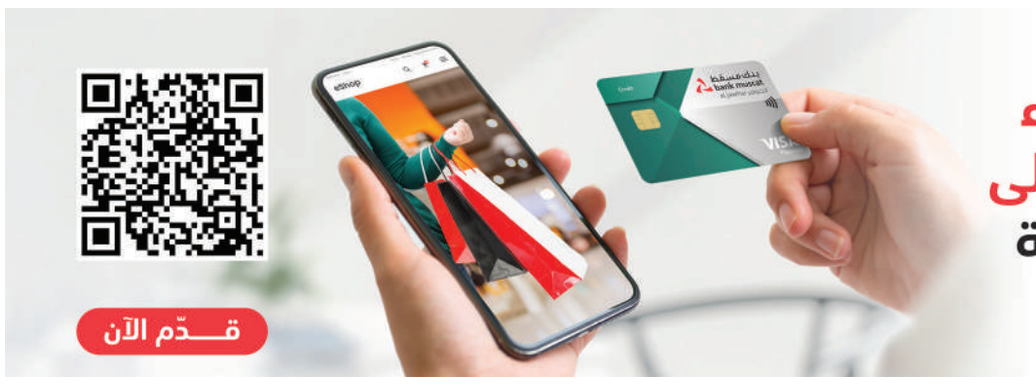

لا تفوّت ميزة الحصول على إعفاء
من الرسوم السنوية للسنة الأولى
مع بطاقة Visa الجوهر البلاتينية
للائتمان من بنك مسقط

بنك مسقط. أفضل كل يوم.
تطبق الشروط والأحكام.
CR No. 1/14573/8

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الخميس ٢٧ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٤٩ | 12 صفحة | Thursday 18 December 2025 - issue No (4249)

جلالة السلطان يهنئ أمير قطر

مسقط- العُمانية

بعث حضرة صاحب الجلالة السُّـلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لدولة قطر الشقيقة.

تضمّنت أطيب تهاني جلالته وصادق تمنياته الأخوية لسموّه بوافر الصحة والسعادة والعمر المديد، مقرونة بالدعاء إلى الله تعالى أن يُعيد هذه المناسبة عليه وعلى الشعب القطري الشقيق، وقد تحقّق له المزيد مما يصبو إليه من تقدم ورفعة وازدهار.

السيد شهاب في مقدمة مُستقبلي مودي بمطار مسقط الدولي

اليوم.. جلالة السلطان يعقد مباحثات رسمية مع رئيس الوزراء الهندي

- التوقيع على وثيقة الرؤية البحرية المُشتركة وبرنامج تنفيذي و4 مذكرات تفاهم
- تأكيد أهمية مرحلة ما بعد التوقيع على «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة»
- مباحثات وزارية تستعرض جهود الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدمًا

مسقط- العُمانية

وصل إلى البلاد، مساء الأربعاء، دولةُ ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصّديقة، في زيارةٍ رسميّةٍ لسلطنة عُمان تستغرق يومين، يلتقي خلالها بحضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ.

وكان صاحبُ السُّمو السّيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائبُ رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، في مُقدّمة مُستقبلي دولة الضّيف والوفد المُرافق له عند سُلّم الطائرة لدى وصولهم إلى مطار مسقط الدّولي، مُرحِّبًا بهم على أرض عُمان ومُتمنيًا لهم زيارةً موفّقةً.

وقد أُجريت لدولة الضّيف مراسمُ استقبال رسميّة بقاعة كبار الشّخصيات بمطار مسقط الدّولي؛ حيث اصطحب سُموّ السّيد دولةَ الضّيف إلى منصّة الشّرف، وعُزف السّلام الجمهوري الهندي.

من جهة ثانية، التقى معالي قيس بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الأربعاء، بمعالي بيوش غويال، وزير التجارة والصناعة بجمهورية الهند على هامش حوار الأعمال العُماني الهندي. وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدّمًا تقوم على الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات النوعية والمشروعات المشتركة.

وثمّن الجانبان الجهود المبذولة في الانتهاء من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع التأكيد على أهمية مرحلة ما بعد التوقيع؛ حيث تمَّ الاتفاق على آلية واضحة للمُصادقة والتنفيذ تشمل تحديد الجداول الزمنية، إلى جانب أهمية دور اللجنة العُمانية الهندية المشتركة في متابعة تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع عليها. وفي السياق، وقّعت سلطنةُ عُمان وجمهوريّةُ الهند الصّديقة بمسقط، على وثيقة الرّؤية البحريّة المُشتركة وبرنامج تنفيذي للتعاون في زراعة الدخن والابتكار في الصناعات الغذائية والزراعية، و٤ مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات التراث البحري والمتاحف، والبحث العلمي والابتكار وتنمية المهارات، والزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وبين غُرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الصناعات الهندية.

3-2

«حوار الأعمال العُماني الهندي» يؤكد أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية وتنمية الاستثمارات

تسليم الفائزين جائزة السُّلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب

مسقط- العُمانية

بتكليفٍ سامٍ من حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- رعى معالي الدّكتور محمد بن سعيد المعمري وزير الأوقاف والشؤون الدينيّة أمس حفل تسليم جائزة السُّلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب في دورتها الثانية عشرة ٢٠٢٥ بنادي الواحات بمحافظة مسقط.

ونال شرف الفوز بالجائزة في هذه الدورة مؤسسة منتدى أصيلة عن مجال المؤسسات الثقافية الخاصة (فرع الثقافة)، وعصام محمد سيد درويش عن مجال النحت (فرع الفنون)، وحكمت الصبّاغ المعروفة بيمنى العيد عن مجال السيرة الذاتية (فرع الآداب). واشتمل الحفل على كلمة لمركز السُّلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم ألقاها سعادة حبيب بن محمد الريامي رئيس المركز، استعرض فيها دور الجائزة وأهميتها، مؤكدًا على أن الاحتفال يترجم استحقاق المجيدين للثناء، ليكونوا نماذج يُحتذى بها في الجد والعطاء. وأشار سعادتُه إلى أن المدى المكاني الذي وصلت إليه الجائزة اليوم، والاتساع المستمر للحيز الجغرافي الذي يشارك منه المبدعون العرب على مدار دوراتها، يأتي نتيجة السمعة الطيبة التي حققتها، واتساع الرؤى المعوّل عليها في مستقبلها، إلى جانب الحرص المتواصل على اختيار لجان الفرز الأولي والتحكيم النهائي من القامات الأكاديمية والفنية والأدبية المتخصصة، في المجالات المحددة للتنافس في كل دورة، ووفق أسس ومعايير رفيعة تكفل إقرار أسماء وأعمال مرموقة تليق بنيل الجائزة.

435 فرصة عمل مباشرة ومئات الفرص غير المباشرة للمواطنين

9 روافد صناعية جديدة مع افتتاح مشاريع «لدائن» باستثمارات 40 مليون ريال

صحار- ريم الحامدية

أطلقت أوكيو، المجموعة العالمية للاستثمار في قطاع الطاقة، أمس الأربعاء، المرحلة التشغيلية من مشروعات برنامج «لدائن» للصناعات البلاستيكية، وذلك خلال حفل افتتاح أقامته تحت رعاية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

ويجسّد هذا التدشين دخول تسعة مصانع حيز الإنتاج الفعلي، في محطة تعكس التقدّم المحقّق في مسار توطين الصناعات التحويلية وتعزيز موقع سلطنة عُمان كمركز صناعي متنامٍ بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتبلغ القيمة الاستثمارية لمشروعات البرنامج في مرحلته الحالية نحو ٤٠ مليون ريال عُماني، من بينها ٢١ مليون ريال عُماني استثمارات محلية و١٩ مليون ريال عُماني استثمارات أجنبية مباشرة، في نموذج يعكس الشراكة بين رأس المال الوطني والدولي. ومن المتوقع أن توفّر هذه المشروعات ما يقرب من ٤٣٥ فرصة عمل مباشرة إضافة إلى مئات الفرص غير المباشرة عبر سلاسل الإمداد والخدمات المرتبطة بالصناعات البلاستيكية، مع فتح مجال أوسع أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز قدراتها التنافسية.

09

مراسمُ استقبال رسمية بقاعة كبار الشّخصيات بمطار مسقط الدولي

السيد شهاب في مقدمة مُستقبلي رئيس وزراء الهند ضمن زيارة رسمية إلى عُمان

لقاء مرتقب اليوم بين جلالة السلطان ورئيس الوزراء الهندي

مسقط- العُمانية

وصل إلى البلاد، مساء الأربعاء، دولةُ نارِيندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصّديقة، في زيارةٍ رسميّةٍ لسلطنة عُمان تستغرق يومين، يلتقي خلالها بحضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ.

وكان صاحبُ السُّمو السّيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائبُ رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، في مُقدّمة مُستقبلي دولة الضّيف والوفد المرافق له عند سُلّم الطائرة لدى وصولهم إلى مطار مسقط الدّولي، مُرحِّبًا بهم على أرض عُمان ومُتمنّيًا لهم زيارةً موفّقةً.

وقد أُجريت لدولة الضّيف مراسمُ استقبال رسميّة بقاعة كبار الشّخصيات بمطار مسقط الدّولي؛ حيث اصطحب سُموّ السّيد دولةَ الضّيف إلى منصّة الشّرف، وعُزف السّلام الجمهوري الهندي.

بعد ذلك، صافح دولةُ الضّيف المُستقبِلين من الجانب العُماني، وهم: معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزيرُ الخارجية، ومعالي السّيد سعود بن هلال البوسعيدي محافظُ مسقط، ومعالي قيس بن محمد اليوسف وزيرُ التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (رئيسُ بعثة الشّرف)، وسعادةُ السّفير عيسى بن صالح الشيباني سفيرُ سلطنة عُمان المعتمد لدى جمهورية الهند، إلى جانب عددٍ من أصحاب السّعادة السّفراء بوزارة الخارجية، وعددٍ من كبار الضباط بقوات السُّلطانِ المسلّحة، وأعضاء سفارة جمهورية الهند بسلطنة عُمان.

> وفد رسمي يرافق رئيس وزراء الهند في زيارته الرسمية

كما صافح صاحبُ السُّموّ السّيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدّفاع الوفدَ الرسميَّ المُرافق لدولةِ الضّيف. عقب ذلك، اصطحب صاحبُ السُّمو السّيد دولةَ الضّيف إلى القاعة الرّئيسة للاستراحة مرورًا بين صَفَّيْ حرس الشّرف من شرطة عُمان السُّلطانية.

ويرافق دولةَ رئيس وزراء الهند خلال الزيارة وفدٌ رسمي يضم كُلًّا من معالي الدكتور إس. جايشانكار وزير الشؤون الخارجية، ومعالي بيوش جويال وزير التجارة والصناعة، ومعالي أجيت دوفال مستشار الأمن الوطني، وسعادة السفير جي. في. سرينيفاس سفير جمهورية الهند المعتمد لدى سلطنة عُمان، وعدد من المسؤولين في الحكومة الهندية.

مأدبة عشاء رسمية تكريمًا لرئيس وزراء الهند

مسقط- العُمانية

أقام صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع مأدبة عشاء رسمية أمس بفندق قصر البستان بمسقط؛ على شرف دولة نارِيندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند والوفد المرافق له؛ بمناسبة زيارته الرسمية لسلطنة عُمان.

حضر مأدبة العشاء عدد من المسؤولين في الدولة من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وكبار القادة العسكريين، وأصحاب السعادة رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى سلطنة عُمان.

في إطار الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء الهندي

عُمان والهند توقعان على وثيقة الرؤية البحرية المُشتركة وبرنامج تنفيذي و4 مذكرات تفاهم

مسقط- العُمانية

وقّعت سلطنةُ عُمان وجمهوريّةُ الهند الصّديقة بمسقط، مساء الأربعاء، على برنامج تنفيذي ووثيقة و٤ مذكّرات تفاهم، في إطار الزيارة الرّسميّة التي يقوم بها دولةُ رئيس وزراء جمهورية الهند إلى سلطنة عُمان حاليًا.

واشتمل التوقيع على وثيقة الرّؤية البحريّة المُشتركة وبرنامج تنفيذي للتعاون في زراعة الدخن والابتكار في الصناعات الغذائية والزراعية، و٤ مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات التراث البحري والمتاحف، والبحث العلمي والابتكار وتنمية المهارات، والزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وبين غُرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الصناعات الهندية.

وقّع نيابةً عن حكومة سلطنة عُمان معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزيرُ الخارجية، وسعادةُ السّفير عيسى بن صالح الشيباني سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى جمهورية الهند، وزكريا بن عبد الله السعدي الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة عُمان، وعن حكومة جمهورية الهند معالي الدكتور س. جايشانكار وزير الشؤون الخارجية ومعالي بيوش جويال وزير التجارة والصناعة، وسعادة السفير جي.في. سرينيفاس سفير جمهورية الهند المعتمد لدى سلطنة عُمان، وتشاندراجيت بانيرجي، المدير العام لاتحاد الصّناعات الهندي.

> التركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة والترويج للمنتجات العمانية في السوق الهندي
>
> تعزيز التعاون في المجالات البحرية والمتحفية والبحث العلمي والزراعة

وقال زكريا بن عبد الله السعدي الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة عُمان، لإن التوقيع على مذكرة التفاهم مع اتحاد الصّناعات الهنديّة يأتي لتفعيل التعاون المشترك في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال عدة أدوات يتم تفعيلها في المرحلة المقبلة، منها تبادل الوفود التجارية المشتركة بين البلدين، والتركيز على بعض القطاعات الاقتصادية الممكنة للاستثمار في البلدين الصديقين، وأيضا العمل على جذب المستثمرين من جمهورية الهند إلى سلطنة عُمان، وتنظيم بعض الفعاليات والمعارض لترويج منتجات وخدمات الشركات العُمانية في السوق الهندي.

من جانبه، صرح تشاندراجيت بانيرجي، المدير العام لاتحاد الصناعات الهندي، بأن مذكرة التفاهم التي وقع عليها اتحاد الصناعات الهندي مع غرفة تجارة وصناعة عُمان ستسهم في توسيع الشراكات بين البلدين الصديقين، مضيفًا أن هنالك الكثير من الفرص الواعدة بين الجانبين في مختلف المجالات، مثل التعليم والتكنولوجيا والصناعة والبنية الأساسية والخدمات والسياحة.

استعراض جهود الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدمًا

تأكيد أهمية مرحلة ما بعد التوقيع على «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة»

مسقط- العُمانية

التقى معالي قيس بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الأربعاء، بمعالي بيوش غويال، وزير التجارة والصناعة بجمهورية الهند على هامش حوار الأعمال العُماني الهندي.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدّمًا تقوم على الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات النوعية والمشروعات المشتركة.

وأكد الجانبان خلال اللقاء جاهزية بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان، وما توفره المناطق الاقتصادية من حوافز تنافسيّة وخدمات متكاملة للمستثمرين، بما يعزز جاذبية سلطنة عُمان باعتبارها وجهة استثمارية، ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي وتعميق الشراكات الدولية.

وثمّن الجانبان الجهود المبذولة في الانتهاء من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع التأكيد على أهمية مرحلة ما بعد التوقيع؛ حيث تم الاتفاق على آلية واضحة للمُصادقة والتنفيذ تشمل تحديد الجداول الزمنية، إلى جانب أهمية دور اللجنة العُمانية الهندية المشتركة في متابعة تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع عليها.

وشهد اللقاء استعراض مسار أعمال اللجنة المشتركة، حيث أُشير إلى مضي عام على عقد دورتها الحادية عشرة، مع الاستعداد لعقد الدورة الثانية عشرة في جمهورية الهند، والتركيز خلالها على مخرجات تنفيذية قابلة للقياس في إطار اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة والمشروعات الاستثمارية المرتبطة بها.

حضر اللقاء سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار وسعادة بنكج كيمجي مستشار التجارة الخارجية والتعاون الدولي، ورئيس مركز عُمان للشراكات الاستراتيجية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.

يُشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نحو مليار و٤٩ مليون ريال عُماني، مع استمرار جمهورية الهند كثالث أكبر شريك تجاري لسلطنة عُمان حتى يونيو ٢٠٢٥، فيما بلغ النمو التراكمي للتبادل التجاري خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ نحو ٦٣ بالمائة، وبمعدل نمو سنوي يقارب ١٣ بالمائة، ما يعكس متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وجاءت جمهورية الهند المرتبة العاشرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى سلطنة عُمان، البالغ ٢٦٨,٤ مليون ريال عماني حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥. فيما بلغ عدد الشركات المسجلة ذات الإسهام الهندي حتى سبتمبر ٢٠٢٥ نحو ١٠ آلاف و٥٨٩ شركة، بما يعكس ثقة القطاع الخاص الهندي ببيئة الأعمال في سلطنة عُمان، مع تطلعات مشتركة لتعزيز الاستثمارات الصناعية والإنتاجية خلال المرحلة المقبلة.

بحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع الهند واستعراض مميزات بيئة الاستثمار العمانية

على هامش زيارة دولة ناريندرا مودي رئيس الوزراء الهندي لسلطنة عُمان

«حوار الأعمال العُماني الهندي» يؤكد أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية وتنمية الاستثمارات

مسقط- الرؤية

أكد حوار الأعمال العُماني- الهندي أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين والارتقاء بها إلى آفاق أوسع وفتح قنوات جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص في البلدين، وأُقيم الحوار بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة عُمان بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسفارة الجمهورية الهندية بسلطنة عُمان واتحاد الصناعات الهندية، وذلك على هامش زيارة دولة ناريندرا مودي رئيس الوزراء الهندي لسلطنة عُمان.

واستعرض الحوار فرص الاستثمار الواعدة في عدد من القطاعات الحيوية؛ بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأولويات النمو الاقتصادي في الهند. وعُقد اللقاء بحضور معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ومعالي بيوش غويال وزير التجارة والصناعة الهندي، وسعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن سلطنة عُمان آمنت دائمًا بالشراكات المبنية على الثقة والاستمرارية والاحترام المتبادل، وأن علاقاتها مع الهند شهدت تطورًا مستمرًا عبر التاريخ وصولًا إلى التعاون الاقتصادي الاستراتيجي الحالي، مشيرًا إلى أن الهند تُعد قوة اقتصادية عالمية وثالث أكبر شريك تجاري لعُمان، فيما تُظهر الاستثمارات الهندية في سلطنة عُمان الثقة في بيئتها المستقرة والمؤسسات القوية، لافتًا إلى أن سلطنة عُمان تقدم للمستثمرين الاستقرار السياسي ووضوح الأنظمة وجودة البنية الأساسية، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر تجاوز ٣٠ مليار ريال عُماني مع نمو ملحوظ في القطاعات غير النفطية.

وأوضح معاليه أن سلطنة عُمان تمتلك موانئ متطورة وبنية أساسية لوجستية متقدمة، ومناطق اقتصادية حرة وخاصة، ومنصات صناعية تنافسية، والتزام راسخ بالتحول في قطاع الطاقة وتحقيق الحياد الكربوني.

وأكد معالي بيوش غويال وزير التجارة والصناعة في جمهورية الهند أن حوار الأعمال العُماني الهندي يشكل فرصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وترجمة العلاقات التاريخية المتينة إلى شراكات استثمارية وتجارية مستدامة، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان تعد شريكا موثوقا لجمهورية الهند في المنطقة؛ بما تتمتع به من بيئة استثمارية جاذبة، وموقع استراتيجي مهم، وسياسات اقتصادية داعمة للنمو، معربًا عن تطلع بلاده إلى توسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات بما يحقق مصالح القطاع الخاص في البلدين.

من جانبه، قال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان إن الزيارة الرسمية لدولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة تمثل محطة مهمة في مسار العلاقات العُمانية- الهندية، وتعكس عُمق الروابط التي تجمع البلدين منذ قرون طويلة من التعاون والتبادل التجاري والثقافي؛ حيث إن العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ليست علاقات شراكة فحسب؛ بل هي نموذج للتقارب الحضاري والإنساني والاقتصادي، وقد أثبتت السنوات الماضية أن هذه الشراكة تمتلك مقومات راسخة مكنتها من التوسع والنمو لتصبح الهند اليوم أحد أهم الشركاء التجاريين لسلطنة عُمان، ووجهة رئيسية للتعاون في مختلف القطاعات.

البيئة الاستثمارية العُمانية، بالإضافة إلى تقديم عرض تقديمي حول «استثمر في عُمان» وعرض مرئي حول مناخ الاستثمار في الهند.

وشهد عقد جلستين رئيسيتين الأولى بعنوان «توسيع العلاقات التجارية بين عُمان والهند» شارك فيها سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وسعادة بانكاج كيمجي مستشار التجارة الخارجية والتعاون الدولي في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وفينكاتيش جندال نائب رئيس مجلس إدارة شركة جندال ستيل، والدكتورة سوتشيترا إيلا المؤسسة المشاركة والمديرة العامة لشركة بهارات بيوتيك إنترناشونال المحدودة، وآر موكوندان المدير العام والرئيس التنفيذي لشركة تاتا للكيماويات المحدودة؛ حيث جرى التركيز على سُبُل تنمية التبادل التجاري ورفع حجم التجارة البينية، من خلال استعراض الفرص المتاحة أمام الشركات في كلا البلدين، ومناقشة آليات تسهيل حركة الصادرات والواردات، وتجاوز التحديات اللوجستية والتنظيمية، كما تناولت الجلسة تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص، وبحث فرص النفاذ إلى الأسواق، وتبادل الخبرات في سلاسل الإمداد والتجارة البحرية، إضافة إلى إبراز دور الغرف التجارية ومجالس الأعمال في دعم التواصل المباشر بين الشركات العُمانية والهندية وبناء شراكات طويلة الأمد.

فيما عقدت الجلسة الثانية تحت عنوان «تعزيز الشراكة الاستثمارية العُمانية- الهندية» وتناولت الفرص الاستثمارية، وشارك فيها سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسعادة عزان بن قاسم البوسعيدي وكيل وزارة التراث والسياحة للسياحة، وراشد بن سلطان الهاشمي مدير أول صندوق عُمان المستقبل، ونيرمال ميندا رئيس مجلس إدارة مجموعة أونو ميندا والدكتور أنيش شاه، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة ماهيندرا؛ حيث تناولت الجلسة فرص توسيع الاستثمارات المشتركة، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة، والسياحة، والطاقة، والصناعات التحويلية. كما تناقش البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان وجمهورية الهند، والحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، وأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وجرى كذلك تسليط الضوء على المشاريع النوعية القابلة للاستثمار، وتعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة مستدامة ودعم أهداف التنويع الاقتصادي في البلدين.

وتضمن الحوار جلسات لقاءات ثنائية تجمع أصحاب الأعمال والمستثمرين من سلطنة عُمان والهند؛ بهدف بحث فرص التعاون المشترك وبناء شراكات جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

اليوسف: العلاقات مع الهند تشهد تطورًا مستمرًا وصولًا إلى التعاون الاقتصادي الاستراتيجي القائم

وزير التجارة الهندي: عُمان شريك موثوق للهند في المنطقة وتتمتع ببيئة استثمارية جاذبة

وزير الخارجية يتسلّم نسخًا من أوراق اعتماد سفيري فلسطين ولبنان

مسقط- العُمانية

تسلّم معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي، وزير الخارجية، أمس، نسخًا من أوراق اعتماد سعادة أحمد محمود أحمد الرويضي، سفير دولة فلسطين، وسعادة مجدي رمضان، سفير الجمهورية اللبنانية، المعيَّنين لدى سلطنة عُمان. وقد رحّب معالي السّيد وزير الخارجية، خلال المقابلتين، بالسفيرين، متمنيًا لهما التوفيق في أداء مهام عملهما، وللعلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان وبلديهما المزيد من التقدم والنماء. حضر المقابلتين سعادة السفير نجيب بن يحيى البلوشي، رئيس دائرة المراسم بوزارة الخارجية، وسعادة السفير الشيخ فيصل بن عمر المرهون، رئيس الدائرة العربية بوزارة الخارجية، وعددٌ من المسؤولين.

استعراض آليات دعم الشراكات المستقبلية بين البلدين

وفد «الصداقة العُمانية- الروسية» يبحث تعزيز التعاون الاستثماري والبرلماني

موسكو- العُمانية

عقدت مجموعة الصداقة البرلمانية العُمانية-الروسية اجتماعًا مشتركًا، جرى خلاله استعراض العلاقات الثنائية، وتبادل الخبرات البرلمانية، وبحث مجالات التعاون المستقبلي بما يخدم المصالح المشتركة. جاء ذلك خلال الزيارة التي يقوم بها وفد مجموعة الصداقة البرلمانية العُمانية-الروسية بمجلس الدولة لمجلس الاتحاد في الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي في إطار تعزيز علاقات التعاون البرلماني بين سلطنة عُمان والاتحاد الروسي.

ترأس الوفد المكرم الدكتور ظافر بن عوض الشنفري رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية مع روسيا الاتحادية بمجلس الدولة، وضم في عضويته كلًّا من المكرم الدكتور حسن بن سليمان السالمي، والمكرمة الدكتورة روحية بنت راشد الخايفية، والمكرمة المهندسة عزة بنت سليمان الإسماعيلية. والتقى الوفد خلال الزيارة كونستانتين كوساتشيف نائب رئيس مجلس الاتحاد في الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون البرلماني القائم بين الجانبين، وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب التأكيد على أهمية تطوير آليات التنسيق والتواصل المؤسسي بين المجلسين. كما التقى الوفد بفلاديمير إيليتشيف نائب وزير التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي، وتم بحث أوجه التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وسبل تعزيز الشراكة بين الجهات المختصة في البلدين. والتقى الوفد أيضا بأزر ماميدوف النائب الأول للرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار المباشر الروسي، تم خلاله استعراض فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري، وبحث آليات دعم الشراكات المستقبلية بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان والاتحاد الروسي.

تدشين أول مختبر بحثي متنقّل في الموارد الوراثية وعلوم الحياة

مسقط- الرؤية

دشّنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ممثلة بمركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية «موارد»، الأربعاء، بمجمع الابتكار مسقط، أول مختبر بحثي متنقّل من نوعه في مجال الموارد الوراثية وعلوم الحياة في سلطنة عُمان، وذلك تحت رعاية معالي الأستاذة الدكتورة رحمة بنت إبراهيم المحروقية وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بحضور عدد من المسؤولين وممثلي الجهات ذات العلاقة، إلى جانب نخبة من الباحثين وطلبة الجامعات والكليات والمدارس.

ويُعد هذا المختبر مشروعًا وطنيًا رائدًا يهدف إلى إيصال الخدمات المخبرية المتخصصة إلى مختلف محافظات السلطنة، لا سيما المناطق التي تفتقر إلى بنى مخبرية متقدمة، من خلال إجراء الفحوصات وتجهيز العينات ميدانيًا، بما يسهم في تسريع أعمال البحث، ورفع كفاءة جمع العينات وحفظها بجودة عالية. وقد جُهّز المختبر بأحدث الأجهزة والتقنيات المخبرية، ويختص بإجراء الفحوصات وتجهيز عينات الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والبحرية والميكروبية؛ بما يشمل بذور النباتات الطبية، وسلالات الموارد الحيوانية البرية والمستأنسة، والموارد البحرية، والكائنات الدقيقة، والفطريات، وذلك دعمًا لجهود الحفظ والدراسة الوراثية.

واستغرق تصميم المختبر وتجهيزه، إلى جانب توريد المركبة الحاضنة له ذات الدفع الرباعي، وتركيب الأجهزة الحديثة عليها، وإخضاعها لعدة مراحل من الاختبارات الفنية والتشغيلية، أكثر من ثلاثة أعوام. كما يتميّز المختبر بقابليته للتطوير المستقبلي من خلال تحديث الأجهزة والتقنيات التي يضمّها، بما يواكب المستجدات العلمية والتقنية في مجال الموارد الوراثية وعلوم الحياة.

ويُنفّذ المركز حاليًا مشاريع بحثية ميدانية في مختلف محافظات السلطنة، تشمل البيئات الجبلية، والوديان، والسهول، والصحاري، والشواطئ، إلى جانب دراسات متخصصة على الفطريات في محافظة ظفار والكائنات الدقيقة من مختلف مناطق عُمان، الأمر الذي يبرز الدور الحيوي للمختبر البحثي المتنقّل في دعم هذه الأعمال وتسريع إنجازها.

وقال الدكتور محمد بن ناصر اليحيائي مدير مركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية «موارد» إن التنوع الجغرافي الغني الذي تزخر به سلطنة عُمان يتطلب أدوات بحثية مرنة قادرة على الوصول إلى مختلف البيئات الطبيعية.

وأوضح أن المختبر البحثي المتنقّل سيسهم في تقليل فاقد العينات الناتج عن بُعد المسافات وطول الفترة الزمنية اللازمة لنقلها إلى المختبرات المركزية، كما سيمكن الباحثين من الشروع في تحليل العينات مباشرة في مواقع جمعها، بما يضمن دقة النتائج وجودتها، ويعزز كفاءة الأبحاث الوراثية والبيئية، مؤكدًا أن هذا المشروع يمثل نقلة نوعية في منظومة البحث العلمي الميداني في السلطنة.

من جانبها، قالت موزة بنت محمد الخروصية رئيسة قسم المرافق البحثية بمركز موارد، إن المختبر المتنقّل لا يقتصر دوره على الجوانب البحثية فحسب، بل يمتد ليشمل الدور التوعوي والمجتمعي من خلال مشاركته في الفعاليات العلمية والزيارات الميدانية للمدارس والجامعات، ونشر ثقافة الحفاظ على الموارد الوراثية وأهميتها البيئية والاقتصادية.

وأكدت أن المختبر يُعد إضافة نوعية لمنظومة البحث العلمي في السلطنة، لما يسهم به في رفع كفاءة العمل المخبري، وتسريع وتيرة البحث العلمي، وتعزيز التكامل بين المؤسسات البحثية والقطاعين العام والخاص، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وشهد حفل التدشين تنظيم جلسة نقاشية متخصصة بعنوان «المختبرات البحثية ودورها العلمي والاقتصادي»، استعرضت أهمية المختبرات البحثية في دعم منظومة البحث العلمي والابتكار، من خلال تسليط الضوء على دورها في تعزيز البحث والتطوير، واستعراض الوضع الراهن للبنية المخبرية في سلطنة عُمان، وإبراز إسهامها الاقتصادي في تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات وخدمات ذات قيمة سوقية، إلى جانب مناقشة آفاق الشراكات بين المختبرات البحثية والقطاعين الحكومي والخاص، والتحديات والفرص المستقبلية المرتبطة بالتمويل والبنية التحتية والاستدامة والتعاون الدولي، وصولًا إلى تقديم رؤية مستقبلية لدور المختبرات البحثية في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

توافق على المواد محل الاختلاف بمشروع قانون «جرائم تقنية المعلومات»

مسقط- الرؤية

إعمالًا لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)؛

عقدت اللجنة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى اجتماعًا مُشتركًا لمناقشة المواد محل الاختلاف بين المجلسين بشأن مشروع قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات» المُحال من مجلس الوزراء، وذلك بحضور المكرمين وأصحاب السعادة أعضاء المجلسين، والأمين العام لمجلس الدولة، والأمين العام لمجلس الشورى، والمختصين من أمانتيهما العامتين.

وبلغ عدد المواد محل الاختلاف بين المجلسين بشأن مشروع القانون المحال ٤٢ مادة، وشمل هذا الاختلاف مواد في أصل مشروع القانون المحال. وانتهت اللجنة إلى التوافق في جميع المواد محل الاختلاف بين المجلسين، وسترفع تقريرها لمناقشته في الجلسة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى.

جوخة الشكيلية رئيسةً للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي

القاهرة- العُمانية

أعلنت الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي انتخاب سعادة الدكتورة جوخة بنت عبدالله الشكيلية، الرئيسة التنفيذية للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، رئيسًا للشبكة اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٦ ولمدة أربع سنوات. ويأتي هذا الانتخاب تتويجًا لمسيرة مهنية حافلة بالإنجازات التي حققتها سعادة الدكتورة الرئيسة التنفيذية للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في مجال تطوير سياسات ومعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي؛ حيث أسهمت بشكل بارز في تعزيز مكانة سلطنة عُمان في المحافل الدولية من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية في ضمان جودة التعليم العالي، كما كان لها دور محوري في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، من خلال المشاركة الفاعلة في الشبكات والهيئات المتخصصة، وتبادل الخبرات مع مؤسسات رائدة عالميًا. ويعكس هذا الاختيار الثقة الكبيرة التي تحظى بها سلطنة عُمان ممثلة في الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، كما يؤكد المكانة المرموقة التي وصلت إليها الكفاءات الوطنية في قيادة المبادرات الإقليمية والدولية، بما يسهم في تحقيق «رؤية عُمان ٢٠٤٠» التي تركز على بناء منظومة تعليمية متقدمة تدعم الابتكار والبحث العلمي. ويعد انتخاب سعادة الدكتورة جوخة الشكيلية رئيسًا للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي إنجازًا وطنيًا يعكس التقدم الذي حققته سلطنة عُمان في مجال جودة التعليم العالي، ويؤكد التزامها الراسخ بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بما يسهم في بناء منظومة تعليمية تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.

د. جوخة بنت عبدالله الشكيلية

إعلان طرح مناقصات

تعلن الشركة العُمانية لنقل الكهرباء عن طرح المناقصات التالية:

م	رقم المناقصة	عنوان المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات	الدرجة	ثمن الوثيقة (شامل ضريبة القيمة المضافة) (ر.ع)
1	2025/95 (دولية)	إنشاء محطة الخوير جهد 132/400 ك.ف وخطوط النقل المصاحبة لها جهد 400 ك.ف من محطة الخوير إلى محطة المسفاة	2025/12/18	2026/01/01	2026/01/27	الشركات المحلية والدولية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	2,625/-
2	2025/96 (دولية)	إنشاء محطة المعبيلة الصناعية جهد 132/400 ك.ف وخطوط النقل/الكابلات الأرضية المصاحبة لها جهد 400 ك.ف من محطة المعبيلة الصناعية إلى محطة الجفنين	2025/12/18	2026/01/01	2026/01/27	الشركات المحلية والدولية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	2,625/-
3	2025/106	توريد وتركيب عوازل سيليكون بجهد 132 كيلوفولت لإستبدال عوازل شبكة ظفار	2025/12/18	2025/12/23	2025/12/30	الشركات المحلية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	2,625/-
4	2025/108	عقد توريد وتركيب إطارات مركبات الشركة لمدة خمس (5) سنوات	2025/12/18	2026/01/01	2026/01/27	الشركات المحلية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	52/250

الاشتراك	يمكن للشركات والمؤسسات المتخصصة الحصول على مستندات المناقصة بعد تقديم الطلب عن طريق نظام التناقص الإلكتروني.
طريقة الشراء	من خلال نظام التناقص الإلكتروني.
الرسوم	مقابل دفع المبلغ المحدد أعلاه للنسخة الواحدة. لا ترد. (الدفع عن طريق التحويل البنكي)، تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع ثمن الوثيقة.
آخر موعد للإستفسارات	قبل (21) يوم من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات.
تقديم العرض	يتم تسليم النسخة الأصلية فقط من الضمان البنكي للعطاء في الصندوق، أما العرض فيتم تسليمه من خلال نظام التناقص الإلكتروني.
الشروط والضمانات	• تحديد اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه على المظروف. • أن تكون العروض سارية المفعول لمدة لا تقل عن (90) يوما من تاريخ تقديم العطاء. • إرفاق تأمين في صورة ضمان مصرفي من أحد البنوك العاملة في البلاد قدره (1%) من قيمة العطاء ساري لمدة (90) يوما من تاريخ تقديم العطاء ومعنوناً باسم الشركة العُمانية لنقل الكهرباء، تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسليم الضمان المصرفي. • كل عطاء لا يستوفي التأمين المطلوب لن ينظر فيه. • الشركة العُمانية لنقل الكهرباء غير مقيدة بقبول أقل العروض أو أي عطاء آخر.
العرض المقدم	يجب وضع الضمان البنكي للعطاء فقط في صندوق المناقصات رقم (1) بمبنى الشركة قبل الساعة ١١ صباحاً من التاريخ المحدد لتقديم العطاءات.
عنوان الشركة	عنوان الشركة: محافظة مسقط - الموالح رقم السكة 2153 ـ مبنى رقم - 4230 تفاصيل التواصل: 91491551 , 92217856 , 93515198
البريد الإلكتروني	tenders@omangrid.com
الموقع الإلكتروني	www.omangrid.com/ link of E-Tendering System https://www.omangrid.com/en/Pages/Services.aspx

OETCOMAN

الشركة العُمانية لنقل الكهرباء ش.م.ع.م
OMAN ELECTRICITY TRANSMISSION COMPANY S.A.O.C
إحدى شركات مجموعة نماء
Member of Nama Group

تأكيد الأهمية الاستراتيجية لدمج الذكاء الاصطناعي في تعليم اللغة

«التربية» تحتفل بـ«اليوم العالمي للغة العربية» باستعراض 3 مبادرات رائدة

مسقط- الرؤية

تشارك وزارة التربية والتعليم ممثلة بالمديرية العامة للإشراف التربوي العالم، اليوم الخميس، الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، والذي يوافق ١٨ ديسمبر من كل عام ويأتي هذا العام تحت شعار «مسارات مبتكرة للغة العربية: سياسات وممارسات لمستقبل أكثر شمولًا»، تحت رعاية الدكتور سعيد بن سيف العامري رئيس مكتب الوزيرة، وذلك بمدرسة الأوائل الخاصة بالموالح.

وقال الدكتور إبراهيم الرمحي مدير مساعد دائرة إشراف العلوم الإنسانية: «يمثل الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية مناسبة علمية وثقافية تؤكد أهمية اللغة في صياغة الهوية، وتعزيز التعددية، وصناعة المعرفة، وقد اعتمدت الأمم المتحدة الثامن عشر من ديسمبر يومًا عالميًا للعربية منذ عام ١٩٧٣، إدراكًا لدورها المحوري في التاريخ الإنساني، ولمكانتِها كلغةٍ رسمية تعتمدها المؤسسات الدولية وقطاعات معرفية متعددة، وفي إطار شعار هذا العام، «مسارات مبتكرة للغة العربية: سياسات وممارسات لمستقبل أكثر شمولًا»، تتجه الجهود المعاصرة نحو تطوير مقاربات علمية وتطبيقية توظف التكنولوجيا المتقدمة في خدمة العربية، بما يحقق التكامل بين الأصالة اللغوية والابتكار التقني، ويبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه أحد أهم هذه المسارات، لما يوفره من أدوات تحليل لغوي قادرة على معالجة النصوص العربية آليًا، وتفكيك بنيتها، واستيعاب مستوياتها النحوية والدلالية».

وأكد الرمحي أن دمج الذكاء الاصطناعي في تعليم العربية يمثّل توجهًا استراتيجيًا يدعم الابتكار في الممارسات التربوية، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تتيح منصات التعلم الذكية مسارات تعليمية فردية تراعي الفروق بين المتعلمين، وتقدّم تغذية راجعة فورية، وتحلل الأخطاء اللغوية والصرفية، وتولد تمارين مخصصة تسهم في رفع كفاءة التعلّم، وتوفر تقنيات الذكاء الاصطناعي إمكانات مهمة في حفظ التراث الثقافي من خلال الفهرسة الآلية، وتحليل النصوص التاريخية، وبناء قواعد بيانات لغوية قادرة على دعم البحث العلمي المتخصص في مجالات الأدب والتاريخ واللغة والقانون.

ويتضمن الحفل تقديم لوحات فنية تُجسّد الاهتمام باللغة العربية ودمجها في الذكاء الاصطناعي، وعقد مسابقة شعرية بمشاركة الطالبتين فاطمة بنت فهد البلوشية من مدرسة عائشة بنت مسعود، ونجاة رضا أحمد إسماعيل من مدرسة عمرة بنت رواحة بمحافظة مسقط.

كما تتضمن فعاليات الحفل تقديم ٣ مبادرات تربوية في اللغة العربية؛ حيث تقدم ابتسام محمد الربيعية من مدرسة أميمة بنت عبد المطلب للتعليم الأساسي (١-١٠) المبادرة الأولى بعنوان: «الإعراب سفينة وأنا ربانها» ، وتهدف المبادرة إلى تحفيز دافعية الطالبات على تعلم القواعد النحوية من خلال التعلم باللعب باستخدام الألعاب الإلكترونية التفاعلية، بأسلوب تعليمي جذاب يعزز التفاعل الإيجابي وتقبل مادة اللغة العربية، ويسهم في رفع المستوى التحصيلي، وكذلك تشجع على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تصميم أنشطة تعليمية ذكية تراعي الفروق الفردية، تأكيدًا لأهمية الابتكار ومواكبة التحول الرقمي في التعليم.

فيما تقدم فاطمة بنت سعيد السلمانية المبادرة الثانية بعنوان: «نوافذ تفاعلية»، حيث تسعى المبادرة إلى تطوير الأداء التعليمي عبر تعزيز دافعية الطلبة والتفاعل الصفي ومراعاة التمايز، بما يسهم في رفع المستوى التحصيلي وتنمية القيم الإيجابية ومهارات التعلم، وتعزيز الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، كذلك توفر للمعلم مادة تعليمية تفاعلية متكاملة تشمل شروحات تفاعلية، ونماذج للمنصات والتطبيقات التعليمية، وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى إعداد ملخصات ومحاكاة للاختبارات النهائية مع التوضيح المناسب.

وتقدم تهاني الراسبية مبادرة: «شُهُب الإدراك» وهي مبادرة تتمثل في موقع تعليمي تربوي يهدف إلى تعزيز الثقة القرائية لدى الطلبة من خلال إنشاء وقراءة القصص باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع توفير أسئلة مبسطة تناسب المحتوى المقروء، إذ يتميز الموقع بتصميم جذاب يناسب عمر الطفل ومتطلباته التعليمية، ويتيح للطفل التعلم بشكل مستقل، مع إمكانية متابعة المعلمة لإنجازات الطلبة عبر أدوات التقييم، وسهولة الوصول إليه عبر الرابط الإلكتروني أو تطبيق الهاتف.

المعولي: تطوير الحدائق العامة في جنوب الباطنة يعزز جودة الحياة ويدعم السياحة البيئية

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

أكد سعود بن سعيد بن هلال المعولي، نائب رئيس المجلس البلدي بمحافظة جنوب الباطنة ممثل ولاية وادي المعاول رئيس لجنة تطوير وتنمية المحافظة، أن الحدائق العامة أصبحت فضاءات للمتعة وبيئات مستدامة تسهم في تحسين جودة الحياة وبناء مجتمعات صحية، وذلك انسجامًا مع مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠».

وقال -في تصريحات صحفية- إن هذه الحدائق تُعد متنفسًا صحيًا واجتماعيًا يعزز الصحة النفسية والجسدية، فضلًا عن دورها في دعم السياحة البيئية من خلال توفير مساحات خضراء واسعة لممارسة الرياضة أو الاسترخاء، وما تضمه من أماكن للجلوس، ومرافق للألعاب، وأركان مخصصة للقراءة، كما تسهم في تعزيز السياحة الثقافية، إذ تحولت إلى مراكز مجتمعية وثقافية مفتوحة لاحتضان الأنشطة الترفيهية والاجتماعية المتنوعة.

سعود المعولي

وأضاف المعولي أن معظم الحدائق والمنتزهات في محافظة جنوب الباطنة قد جرى تطويرها، فيما يجري العمل على تطوير عدد آخر منها؛ حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى لتطوير منتزه عين الكسفة بولاية الرستاق، وقريبًا سيتم الانتهاء من المرحلة الثانية، كما جرى تطوير منتزه عين الثوارة بولاية نخل، مشيرا إلى أن حديقة نخل العامة تشهد حاليًا مراحلها الأخيرة من التطوير، إلى جانب إنشاء منتزهات في الأبيض والطو.

وبيّن المعولي أن العمل جارٍ على تطوير حديقة وادي المعاول العامة، إضافة إلى إقامة منتزهات في بلدات حبرا ومسلمات والمساكن الاجتماعية، وفي ولاية العوابي سيتم إنشاء منتزهات في الصبيخا ووادي بني خروص، بينما تم في ولاية بركاء طرح حديقة بركاء العامة للاستثمار، مع إقامة منتزهات في البلة والرميس.

وذكر المعولي أنه يجري حاليا تطوير حديقة المصنعة العامة، وسيتم إنشاء منتزهات في أبو عبالي والنهضة والمدة، فيما ستشهد ولاية الرستاق إنشاء منتزهات في وادي السحتن وجما والحوقين، معربا عن شكره لمكتب محافظ جنوب الباطنة، ولسعادة المهندس مسعود بن سعيد الهاشمي، محافظ جنوب الباطنة، على متابعته المستمرة وزياراته الميدانية الدائمة لولايات المحافظة، وحرصه على الاطلاع المباشر على سير المشاريع التنموية والخدمية.

تدشين كرسي تطبيقات الذكاء الاصطناعي في جامعة نزوى ضمن الاحتفال بـ«يوم البحث العلمي»

نزوى- ناصر العبري

احتفلت جامعة نزوى بيوم البحث العلمي، برعاية معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي، وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وبحضور الأستاذ الدكتور أحمد بن خلفان الرواحي رئيس الجامعة، وعدد من المسؤولين والأكاديميين والباحثين والطلبة.

ويأتي تنظيم هذه المناسبة تأكيدًا على اهتمام الجامعة المتواصل بتعزيز منظومة البحث العلمي والابتكار، وتسليط الضوء على منجزاتها البحثية، ومشاريعها العلمية، وشراكاتها الوطنية والدولية.

وأكد الأستاذ الدكتور أحمد بن سليمان الحراصي، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، في كلمة له، أن البحث العلمي يشكّل حجر الزاوية في المشروع الأكاديمي للجامعة، مشيرًا إلى أن الجامعة أنفقت منذ تأسيسها أكثر من (٨٥) مليون ريال عُماني على البحث العلمي، وأسهمت في نشر آلاف البحوث العلمية، وتسجيل (٥٧) براءة اختراع، من بينها (٢٧) براءة اختراع خلال عام واحد، تحوّل بعضها إلى نماذج ومنتجات، فيما لا يزال بعضها قيد الاختبار.

وأضاف: «مما يبعث على الاعتزاز كذلك أن يدرج العشرات من باحثي الجامعة، وعلى مدى خمس سنوات متتابعة، ضمن قائمة ستانفورد العالمية لأعلى ٢٪ من العلماء الأكثر استشهادا بأبحاثهم عالميا، فلا غرابة إذن أن تتصدر الجامعة التصنيفات الأكاديمية محليا، وتنافس فيها إقليميا، ولا ريب أن البدايات المتواضعة هي مقدمات لنهايات عظيمة، وهي أساس قانون الوجود نفسه، وهو ذات القانون الذي ينطبق على عالم التعليم والبحث والمال والأعمال». وأكد الحراصي أن جامعة نزوى جعلت من البحث العلمي حجر الزاوية في مشروعها الأكاديمي، فأسست منظومتها على رؤية استراتيجية محكمة، دعمتها بقرارات واقعية، وممكنات مالية، واستثمار طويل الأمد في العقول؛ ودعمت مشاريع الطلاب في كلياتها، وأنشأت الكراسي والمراكز البحثية المجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات في المجالات ذات الأولوية الوطنية والامتداد العالمي، وتفردت في استقطاب الباحث المتفرغ، وتمكينه من العمل في بيئة علمية محفزة».

كلية التربية بالرستاق تحتفي بـ«اليوم العالمي للغة العربية»

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

احتفلت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية -كلية التربية بالرستاق- ممثلة بقسم المتطلبات المساندة، وبالتعاون مع مركز نظم المعلومات وتقنيات التعلم وقسم العلاقات العامة، باليوم العالمي للغة العربية، برعاية الدكتورة سارة بنت محمد البهلانية عميد الكلية، وبحضور عدد من مديري الدوائر ورؤساء المراكز والأقسام والمهتمين وطلبة الكلية.

وهدفت الاحتفالية لإحياء اللغة العربية وتعزيز حضورها في نفوس الطلبة وإبراز جمالياتها في الهوية العُمانية وتعميق الوعي بقيمة اللغة العربية ودورها في صقل الفكر وفصاحة اللسان، وإبراز قدرات الطلبة في إظهار جوانب اللغة العربية بأفكار حية متجددة تربطهم بتخصصاتهم الرئيسة، وتعزيز الشراكات بين كلية التربية بالرستاق والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية لخدمة اللغة العربية. بدأت الاحتفالية بافتتاح معرض «حكاية حرف»، والذي يضم أركانًا متنوعة من الخريطة الذهنية التفاعلية التي ربطت بين اللغة العربية والهوية العمانية، ورحلة أحمد بن ماجد والخليل بن أحمد وغيرهم من علماء عُمان، ليجسد المعرض اللغة العربية بحكايتها البصرية وربطها بتقنيات الذكاء الاصطناعي والبرامج التفاعلية الذكية.

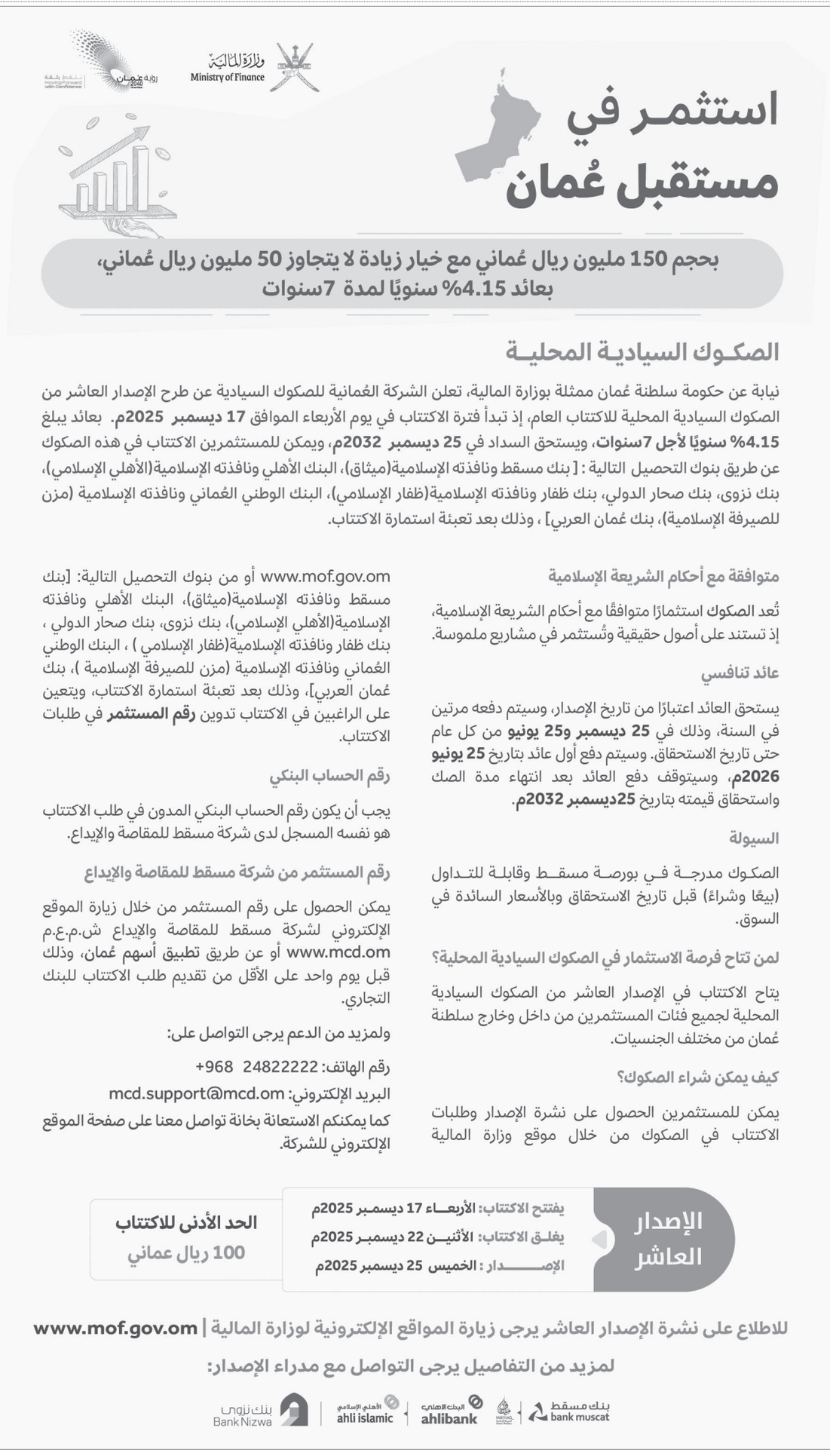

تحت رعاية الأمين العام للأمانة العامة للاحتفالات الوطنية

الإثنين.. انطلاق فعاليات «مهرجان صحار» بحفل مُبهج في المركز الترفيهي

صحار- الرؤية

تنطلق فعاليات مهرجان صحار الرابع، الإثنين الساعة السابعة مساءً، بحفل افتتاحي على المسرح الرئيسي بمركز صحار الترفيهي، تحت رعاية معالي الشيخ سباع بن حمدان السعدي الأمين العام للأمانة العامة للاحتفالات الوطنية، وبحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة ونخبة من الفنانين والإعلاميين والشخصيات البارزة.

ويأتي مهرجان صحار في نسخته الرابعة مبرزا لمختلف الجوانب الثقافية والترفيهية والسياحية والتراثية، ومدعماً بفعاليات تتواكب مع التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي والابتكار العلمي، مؤكدًا على الدور الذي تضطلع به محافظة شمال الباطنة في تنشيط الحراك الثقافي والسياحي في سلطنة عمان، بما يتخلله من فعاليات نوعية تستهدف مختلف أطياف المجتمع.

ويعد المسرح الرئيسي بمركز صحار الترفيهي من أكبر المسارح في المحافظة إذ تبلغ الطاقة الاستيعابية لمدرجاته نحو ٧ آلاف شخص، مما يعكس الجاهزية العالية لاستقبال الزوار والمشاركين، حيث سيكون الدخول في يوم الافتتاح مجانيًا للجميع.

ومن المنتظر أن يشهد حفل الافتتاح عرضًا فنيًا يُعبر عن الهوية العمانية بمشاركة عدد من الفنانين المحليين والخليجيين، إلى جانب فقرات إعلامية تُواكب الحدث وتغطيه بمستوى عالٍ من الاحترافية.

سباع بن حمدان السعدي

وقال سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة رئيس اللجنة الرئيسية لمهرجان صحار الرابع: "نرحب ونعتز بالحضور الجماهيري من داخل محافظة شمال الباطنة ومن مختلف محافظات سلطنة عمان ودول الخليج العربي وغيرها من دول العالم، لزيارة مهرجان صحار الرابع، وستكون انطلاقة المهرجان مبهرة من خلال حفل افتتاح نأمل أن يكون مميزا للجمهور ومختلف عن الأعوام السابقة".

وأضاف: "مهرجان صحار الرابع يعكس روح التنوع الثقافي والفني والتراثي والاعتزاز بالهوية العمانية، ويؤكد أهمية دعم الفعاليات التي تسهم في تعزيز الانتماء الوطني وتنشيط السياحة الداخلية، ونفخر بما وصلت إليه هذه المهرجانات من تنظيم واحترافية، ونتطلع إلى أن يكون هذا الحدث محطة جديدة في خارطة الفعاليات الوطنية

فعاليات متنوعة متواصلة حتى 31 يناير 2026

التي تثري المشهد الثقافي والترفيهي في البلاد". وسيشهد المهرجان في هذه النسخة مجموعة من الفعاليات المتنوعة كمتحف أمنية الذي سيقدم تجربة تفاعلية للزوار عبر الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى القرية العمانية المتكاملة وفعاليات ترفيهية أخرى كمسابقة التصوير الضوئي ومسابقات سين جين وفعاليتي الطائرات الورقية والكارتنج والعديد من العروض الكرنفالية والحفلات الغنائية التي سيحييها فنانون محليون وخليجيون وعربيون وعالميون، فضلًا عن ما يتضمنه من أركان مخصصة للعائلات والأطفال والأسر المنتجة، مما سيجعله وجهة متكاملة لمختلف شرائح المجتمع، وتستمر فعاليات المهرجان حتى ٣١ يناير ٢٠٢٦.

أكدت مواصلة العمل لإصدار شهادات «الحلال» بالسلطنة

عُمان تشارك في اجتماعات «المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال»

مسقط- الرؤية

شاركت سلطنة عُمان- ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الدول الأعضاء في اجتماعات الجمعية العمومية الثالثة للمنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال (IFHAB)، التي استضافتها المملكة العربية السعودية بمكة المكرمة، بمشاركة واسعة من الجهات المعنية باعتماد الحلال في الدول الإسلامية.

ويهدف المنتدى إلى تحقيق إجماع الدول الإسلامية على آلية موحدة لاعتماد جهات تقويم المطابقة في مجالات الحلال، سواء على مستوى دول العالم الإسلامي أو على المستوى الدولي، بما يسهم في تسهيل التبادل التجاري بين الدول، ورفع كفاءة الجهات العاملة في هذا المجال، وضمان توفر منتجات وسلع وخدمات حلال موثوقة لمستهلكي الحلال حول العالم.

ويضم المنتدى ٤ لجان رئيسية، هي: اللجنة التنفيذية، واللجنة الفنية، ولجنة الاعتراف المتبادل، واللجنة الإعلامية والتسويقية.

ويعمل المنتدى، من خلال هذه اللجان، على إشراك الجهات والأجهزة المعنية بمجالات اعتماد الحلال لوضع متطلبات الحلال على المستوى العالمي، وتوحيد إجراءات أنشطة الاعتماد في الدول الإسلامية، وذلك عبر توفير منظومة للاعتراف المتبادل بين أجهزة الاعتماد في الدول الإسلامية في مجالات الحلال، وربطها بالمنظومة الدولية. وأوضح عماد بن خميس الشكيلي، مدير عام المواصفات والمقاييس، أن العمل بمنظومة الحلال في سلطنة عُمان بدأ منذ عام ٢٠٢٣م، وذلك بتعاون وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مع الجهات الحكومية الأخرى، من خلال صدور القرار الوزاري رقم (٢٠١٣/٣١٨) القاضي بتشكيل فريق عمل لإنشاء منظومة الحلال في سلطنة عُمان ودراسة المواضيع المتعلقة بها، برئاسة سعادة الدكتور وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة. وأشار إلى أن الفريق يعقد اجتماعات دورية لمتابعة تطور أعمال المنظومة والبنية الأساسية لآلية ومنظومة الحلال في سلطنة عُمان، بما يواكب التوجه العالمي للحلال، كما أنه تم لاحقًا تشكيل فريق فني من الجهات الحكومية ذات العلاقة، يعمل على دراسة التشريعات والقوانين المرتبطة بالمنتجات والخدمات الحلال. وأكد الشكيلي أن سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، تعمل حاليًا وبالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة على إيجاد مسار سريع لإصدار شهادات الحلال في سلطنة عُمان، سيتم تطبيقه إلى حين اكتمال التشريعات والمتطلبات الأساسية الخاصة بمنتجات وخدمات الحلال ضمن منظومة الحلال في السلطنة.

من جانبه، أشار الدكتور سعيد بن سلطان البوسعيدي، مدير مكتب الاعتماد، إلى أن مشاركة الوزارة، ممثلة بمركز الاعتماد العُماني

(OMAC)، في اجتماعات المنتدى، تأتي إيمانًا بدور سلطنة عُمان في بلورة ووضع الأسس اللازمة لتبادل الخبرات في مجالات الحلال بين الدول الإسلامية. وأوضح أن هذه المشاركة تسهم في تلبية متطلبات السوق العُماني من منتجات وخدمات الحلال، كما تساعد المنتجات العُمانية الراغبة في دخول أسواق الحلال العالمية، حيث إن الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال المعتمدة بين الدول من شأنه إزالة العوائق الفنية وتسهيل انسيابية مرور المنتجات الحلال بين الدول الإسلامية.

وأضاف البوسعيدي أن مثل هذه المشاركات تدعم التعاون مع أجهزة الاعتماد الوطنية، والمنتديات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، لافتًا إلى أن العضوية في المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال تسهم في بناء القدرات والاستفادة من برامج التدريب المتخصص في مجالات اعتماد الحلال، وإيجاد مقوّمين وخبراء في مجال إصدار شهادات الحلال للمنتجات والخدمات، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تطوير البنية التحتية للاعتماد في مجالات الحلال بسلطنة عُمان، تماشيًا مع الدول الإسلامية الأخرى.

«التجارة» ترفع ملف «مركز الاعتماد العُماني» تمهيدًا للحصول على الاعتراف الدولي

مسقط- الرؤية

شاركت سلطنة عُمان، مُمثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، في أعمال الاجتماع الثالث عشر للجمعية العمومية للجهاز العربي للاعتماد (ARAC)، الذي عُقد بمكة المُكرمة، وذلك تأكيدًا على التزامها بدعم منظومة الاعتماد وتعزيز البنية الأساسية للجودة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقال عماد بن خميس الشكيلي مدير عام المواصفات والمقاييس، إنَّ الاجتماع ناقش عددًا من الموضوعات المرتبطة بتطوير مجالات الاعتماد في الدول العربية، من بينها خطط العمل السنوية للجهاز، واستعراض تقارير وإنجازات لجانه خلال العام الجاري، إلى جانب متابعة برامج بناء القدرات وتطوير الممارسات الفنية لأجهزة ومراكز الاعتماد في الوطن العربي. وأشار إلى موافقة الأعضاء على الخطة الاستراتيجية للجهاز للسنوات الخمس المقبلة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)، ومتابعة تنفيذ التوصيات وفق الجداول الزمنية المعتمدة.

وأوضح الدكتور سعيد بن سلطان البوسعيدي مدير مكتب الاعتماد، أن من أبرز مخرجات الاجتماع مناقشة والاتفاق على رفع ملف مركز الاعتماد العُماني (OMAC) عبر الجهاز العربي للاعتماد، بهدف الحصول على الاعتراف الدولي، معتبرًا ذلك مكسبًا نوعيًا لسلطنة عُمان.

وأكد أن هذا الاعتراف سيعزز دقة وموثوقية جهات تقويم المطابقة الحكومية والخاصة في السلطنة، بما يشمل مختبرات الفحص والمعايرة، والمختبرات الطبية، وجهات منح الشهادات في نظم الإدارة والمنتجات والحلال، إضافة إلى جهات التفتيش، كما سيسهم في دعم الصناعة الوطنية ورفع تنافسية المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، وتحسين مستوى البنية التحتية للجودة، بما ينعكس إيجابًا على تصنيف السلطنة في المؤشر العالمي للجودة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

وتُعد سلطنة عُمان من الأعضاء المؤسسين للجهاز العربي للاعتماد، حيث تعود عضويتها إلى عام ٢٠١١م. ويُعد الجهاز الجهة الوحيدة المخولة في المنطقة العربية باستقبال طلبات الاعتراف الدولي أو توسيع نطاقها وتنفيذ تقييمات النظراء، ورفعها إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة، وهي المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF)، اللتان تم دمجهما في منظمة دولية جديدة هي المنظمة الدولية للاعتماد (GLOBAC)، والمقرر أن تباشر أعمالها مطلع عام ٢٠٢٦م.

يشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تبنت مشروع إنشاء مركز الاعتماد العُماني في عام ٢٠٢١م، حيث جرى إعداد خارطة طريق لتحديد الفجوات الفنية وتنفيذ حزمة من البرامج التدريبية في مجالات الاعتماد المختلفة، بمشاركة مختصين من الجهات الحكومية والخاصة، كما جرى تعزيز التعاون مع جهات تقويم المطابقة في السلطنة لتطبيق المواصفات الدولية ذات الصلة، وتُوِّجت هذه الجهود في نوفمبر ٢٠٢٥م بالاحتفال بحصول أول خمسة مختبرات فحص في سلطنة عُمان على الاعتماد من مركز الاعتماد العُماني، وفق المواصفة القياسية الدولية ISO/ IEC ١٧٠٢٥.

نظمه فرع «الغرفة» بجنوب الباطنة

إكساب الكوادر الوطنية مهارات سوق العمل ضمن برنامج «المدير المالي»

بركاء- خالد بن سالم السيابي

رعى سعادة خالد بن سالم الغماري وكيل وزارة العمل لشؤون العمل، حفل ختام فعاليات النسخة الثانية من برنامج المدير المالي العُماني، الذي نظمه فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة جنوب الباطنة، وبالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين بجمهورية الهند (ICAI)، وذلك بمقر كلية البيان، وبمشاركة نخبة من الكوادر الوطنية العاملة في القطاعين العام والخاص في مجالات المالية والمُحاسبة.

ويهدف البرنامج إلى تأهيل الكوادر الوطنية في المجالات المالية والمحاسبية، وتعزيز مهاراتهم المهنية والعملية، وتمكينهم من تولي مناصب قيادية في المؤسسات إلى جانب رفع كفاءة الأداء المالي، ودعم ممارسات الحوكمة، وتحسين جودة اتخاذ القرار المالي بما يواكب متطلبات سوق العمل ويسهم في تطوير بيئة الأعمال.

وشهد البرنامج إقبالًا واسعًا من مختلف الجهات حيث شاركت فيه ٨٣ جهة، وبلغ عدد المتقدمين أكثر من ٣٢٥ مشاركًا من مختلف القطاعات خضعوا جميعًا لعملية فرز وفق معايير محددة أسفرت عن قبول ١٠٥ مشاركين في النسخة الثانية من البرنامج. وخلال الحفل الختامي، جرى توزيع شهادات المشاركين وتكريم الجهة المنفذة حيث عبّر المشاركون عن تقديرهم للمحتوى التدريبي المقدم، وما وفره من معرفة وخبرات عملية أسهمت في تطوير كفاءتهم المهنية وتعزيز جاهزيتهم العملية.

وأكد المهندس حمود بن سالم السعدي، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان ورئيس فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة، أن الإقبال الواسع على البرنامج يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير القدرات المالية والمحاسبية، موضحًا أن البرنامج أضاف قيمة حقيقية للمشاركين ومكّنهم من اكتساب خبرات عملية مرتبطة بمجال عملهم، بما يسهم في تحسين أدائهم المهني.

من جانبه، أوضح الدكتور عبدالله بن مسعود الحارثي عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس اللجنة الإشرافية لبرنامج المدير المالي العُماني، أن البرنامج الذي أطلقته الغرفة بالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين بجمهورية الهند يأتي في إطار دعم بناء القدرات الوطنية، من خلال تأهيل وتطوير الكفاءات العُمانية العاملة في مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتعزيز مهاراتهم في القيادة الاستراتيجية، بما يُسهم في إعداد كوادر وطنية قادرة على تولي المناصب القيادية والمشاركة بفاعلية في تطوير مؤسساتهم.

من جانب آخر، وقّع فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة جنوب الباطنة مذكرات تعاون مع عدد من الجامعات والكليات بالمحافظة، شملت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بالمصنعة وكلية البيان، وذلك في إطار تعزيز الشراكة القائمة واستمرار التعاون المشترك بين الجانبين. وتهدف هذه المذكرات إلى الاستفادة من الخبرات والكفاءات الأكاديمية في تقديم خدمات نوعية للقطاع الخاص، تشمل إعداد الدراسات الاقتصادية لمعالجة التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال، وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية المتخصصة، إلى جانب طرح مبادرات وبرامج في مجالات التسويق والإعلام، بما يسهم في تحسين وتجويد الأداء التسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم نمو واستدامة مؤسسات القطاع الخاص بمحافظة جنوب الباطنة.

نتائج مبشرة لتجربة زراعة الأرز في جنوب الشرقية

صور- بدر بن مراد البلوشي

أقامت المديرية العامة للثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بمحافظة جنوب الشرقية فعالية «يوم الحقل لمحصول الأرز» بولاية صور، تحت رعاية سعادة طالب بن خميس البلوشي عضو مجلس الشورى ممثل ولاية صور، وحضور المهندس حمد بن راشد البريكي مدير عام المديرية العامة للثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بجنوب الشرقية، وعدد من الضيوف من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، إلى جانب جمع من المزارعين والمهتمين بالقطاع الزراعي. وألقى المهندس سعيد بن جمعة العريمي مدير دائرة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بولاية صور، كلمة المديرية، أكد فيها أن إقامة هذه الفعالية تأتي في إطار توجهات الوزارة نحو دعم العلم والابتكار والتجارب الزراعية الحديثة، بما يسهم في تطوير القطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، وتحقيق أهدافها التنموية الرامية إلى الوصول إلى أمن غذائي مستدام ومساهمة فاعلة في الاقتصاد الوطني.

وأشار العريمي إلى أن محصول الأرز يُعد من المحاصيل الغذائية الأساسية والاستراتيجية على مستوى العالم، لما له من دور مهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مشيدًا بالجهود البحثية والعلمية التي تبذلها المديرية العامة للبحوث الزراعية، والتي أسهمت في دعم مثل هذه المبادرات النوعية.

وشهدت الفعالية استعراض تجربة زراعة الأرز بولاية صور، التي قدّمها حمد بن سالم العلوي، صاحب المبادرة، حيث أوضح آلية زراعة المحصول والاستفادة من تربة السد كوسيلة حافظة للمياه، وما حققته التجربة من نتائج مشجعة، تعكس إمكانية التوسع في زراعة هذا المحصول وفق أسس علمية مستدامة. وتضمّن البرنامج مشاركة صاحب تجربة ناجحة من دولة الإمارات العربية المتحدة، استعرض خلالها خبراته في زراعة الأرز، مؤكدًا أهمية تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الشقيقة في تطوير الممارسات الزراعية الحديثة. واختُتمت الفعالية بجولة ميدانية إلى موقع المزرعة، اطّلع خلالها الحضور على آلية حصاد محصول الأرز، ومراحل استخراجه بالشكل الطبيعي وتجهيزه للاستخدام الآدمي، في خطوة تعكس التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي.

1 في انتظار المعجزة! — مدرين المكتومية
2 الفساد الذي لا يُرى — خالد بن حمد الرواحي
3 المنتديات والملتقيات الفكرية في الخليج — د. يوسف بن حمد البلوشي
4 علاقاتنا تحت أوامر الشاشات الكفية — د. ذياب بن سالم العبري

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

آفاق واعدة للتعاون الاقتصادي العماني الهندي

تتميز العلاقات العُمانية الهندية بنموها المتصاعد على كافة المستويات وخاصة في قطاعات التجارة والاقتصاد والاستثمار، إذ انعكس ذلك على مستويات التبادل التجاري التي حققت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة.

ولقد عزز هذا النمو الجهود العمانية المبذولة لتطوير القطاع اللوجستي وإطلاق خطوط شحن بحرية مباشرة ومنتظمة بين الموانئ العُمانية والموانئ الهندية، الأمر الذي يرسخ مكانة عُمان كمركز إقليمي ريادي يربط الهند بالأسواق العالمية.

وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين في النصف الأول من العام الجاري مليار ريال، كما أن الهند تعد سادس أكبر شريك تجاري لعُمان، وفي المرتبة العاشرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى السلطنة.

وضمن الزيارة التي يقوم بها رئيس الوزراء الهندي حاليا إلى عُمان، جرى توقيع وثيقة الرؤية البحريّة المُشتركة وبرنامج تنفيذي للتعاون في زراعة الدخن والابتكار في الصناعات الغذائية والزراعية، و٤ مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات التراث البحري والمتاحف، والبحث العلمي والابتكار وتنمية المهارات، والزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وبين غُرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الصناعات الهندية.

إنَّ من شأن هذه المذكرات أن تعزز التعاون والاستثمار بين البلدين في القطاعات الواعدة، في ظل جاهزية بيئة الاستثمار في عُمان وما توفره المناطق الاقتصادية من حوافز تنافسيّة وخدمات متكاملة للمستثمرين.

الرؤية
الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

قطاع يسمع ليفهم

reem@alroya.info
ريم الحامدية

لم تُراهن عُمان يومًا على الضجيج؛ بل راهنَت على العمل، وحين بدأ السؤال الكبير يُطرح: ماذا بعد النفط؟ لم تكن الإجابة خطابًا، كانت مصنعًا يُفتح، ومنتجًا يُجرَّب، وأيادي تتعلم كيف تحول الفكرة إلى قيمة.

هكذا دخل القطاع الصناعي المشهد، لا كخيار إضافي؛ بل كضرورة وطنية، وكخط الدفاع الأول عن اقتصاد يُريد أن يعيش أطول من مورد واحد، وأوسع من لحظة رخاء. الصناعة هنا ليست رفاهية تنموية، ولا زينة تُعلق على تقارير الإنجاز، هي اختبار يومي لقدرة سلطنة عُمان على التحول، وقدرة الإنسان العُماني على أن يكون جزءًا من هذا التحول، لا متفرجًا عليه.

في المصانع العُمانية، لا تُصهر المعادن فقط؛ بل تُصهر الأسئلة الثقيلة كيف نخلق قيمة حقيقية؟ كيف نُنافس دون أن نفقد هويتنا؟ وكيف نبني اقتصادًا يُشبهنا، لا يُستنسخ من غيرنا؟

من المناطق الصناعية الواعدة، إلى خطوط الإنتاج التي لا تعرف التوقف، يتشكل مشهد مختلف عن الصورة التقليدية للاقتصاد الريعي، مشهد يتقدم بهدوءٍ محسوب، لكنه يتقدّم بثبات، مدفوعًا بإيمانٍ متزايد بأن التنويع ليس خيارًا مؤجلًا، بل مسارًا لا عودة عنه.

وما بين الصوامع والمصانع، تتدفق الأفكار مع المواد الخام، وتتحول المخططات إلى منتجات، والأيدي العُمانية تصنع ما يمكن أن يكون حلقة في سلسلة عالمية. كل آلة، وكل قطرة عرق على جبين العامل، وكل منتج يحمل معه رسالة بأن الصناعة ليست مجرد إنتاج؛ بل ثقافة عمل، وفكر، وطموح.

إن ما نشهده اليوم من نمو في الناتج الصناعي ليس رقمًا عابرًا في بيان اقتصادي، بل علامة نضج لمسار طويل، ودليلٌ على أن الرهان على الصناعة بدأ يؤتي ثماره.

أن تتوسع القاعدة الإنتاجية، وأن تُفتتح مصانع جديدة، وأن تتدفق استثمارات بمئات الملايين، فذلك يعني أن القطاع الصناعي لم يعد وعدًا يُتداول، بل واقعًا يتشكّل على الأرض بقوة.

هذه ليست طفرة عابرة؛ بل نتيجة مسار اختار أن يكون أقل صخبًا وأكثر عمقًا. مسارٌ بنى تشريعات، وطوَّر بيئات عمل، وهيّأ أرضًا قادرة على استقبال الصناعة لا كضيفٍ مؤقت؛ بل كجزء أصيل من الاقتصاد الوطني.

المشهد الصناعي اليوم يُحاكي الحلم القديم لعُمان اقتصاد متنوع، ومستقل، ومستدام، اقتصاد يُصنع فيه الإنسان، ويصنع معه وطنه. ومن هنا، يصبح الحديث عن الصناعة أكثر من مجرد أرقام أو مؤشرات؛ بل حديث عن صبر، وتجربة ناجحة تبني ثقة لا تُقاس.

التحديات، بطبيعة الصناعة، حاضرة في كل زاوية كلفة الإنتاج، تقلبات الأسواق، المنافسة الإقليمية، ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، لكن كل تحدٍ هنا لا يُنظر إليه كجدار يمنع؛ بل كمادة خام أخرى، يمكن صقلها وتحويلها، واستثمارها في صرح جديد. هكذا تتعلم الصناعة العُمانية أن تصنع الفرص من التحديات، والثبات من الصعاب، والنجاح من الصبر.

وفي قلب هذه المصانع، يقف الإنسان العُماني: عاملًا، ومهندسًا، وفنيًا، ومديرًا، كل واحد منهم يحمل جزءًا من الوطن في يديه. الخطوات، الأصوات، الحركات، وحتى الصمت بين الآلات، تتحدث عن مستقبل يتشكل الآن، وليس غدًا.

كل إنتاج يُسجل، كل منتج يُعبأ، وكل فكرة تُنقل... هي شهادة على أن الوطن يبني نفسه بيديه، ولا ينتظر من أحد أن يصنع له النجاح.

القطاع الصناعي اليوم يقف عند نقطة حاسمة بين الطموح والواقع، بين ما نريده سريعًا وما يمكن تحقيقه بثبات. وهنا، لا يكفي فتح المصانع؛ بل يجب أن تُفتح معها أبواب الابتكار، المعرفة، والبحث العلمي، والتوظيف حتى لا تبقى الصناعة مجرد إنتاج، بل تتحول إلى منظومة متكاملة تصنع الاستدامة، وتخلق أثرًا ملموسًا على المجتمع والاقتصاد.

وفي هذه اللحظة، يصل القطاع الصناعي إلى ذروته المعنوية، حين يصبح النمو ليس مجرد أرقام؛ بل شعورًا حيًا بالفخر، إن الصناعة، بهذا المعنى، لا تتوقف عند لحظة إنجاز، ولا تبحث عن التصفيق.

إنه قطاعٌ يصنع الأثر، يبني الاقتصاد، ويشكّل حياة الناس، ويخلق الفرص، ويعيد صياغة العلاقة بين الوطن والمواطن، بين الموارد والطموح، بين الحلم والواقع.

وفي أروقة المصانع، تُكتب ملامح المرحلة المُقبلة، وتُبنى عُمان التي لا تراهن على الصخب، بل تراهن على العمل، على الصبر، وعلى القدرة العُمانية على تحويل كل تحدٍ إلى فرصة، وكل فكرة إلى قيمة، وكل مصنع إلى رمز للثقة والاعتماد على الذات.

الاقتصاد الهندي في سطور

ناجي بن جمعة البلوشي

يُمثِّل الاقتصاد الهندي اليوم نموذجًا استثنائيًا في التحول الاقتصادي العالمي، ليس فقط باعتباره أحد أسرع الاقتصادات نموًا؛ بل بوصفه قوة متكاملة قادرة على إحداث تأثير عميق في بنية الاقتصاد الدولي.

وفي خضم تباطؤ النمو العالمي، تبرز الهند بوصفها المحرك الأبرز للنمو في العالم؛ حيث تؤكد المؤسسات الدولية هذا الأداء الاستثنائي: فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي إلى نحو ٦٫٦٪ في العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦؛ مما يُعزز مكانة الهند كأسرع الاقتصادات الكبرى نموًا في العالم رغم التحديات الخارجية، كونها مدعومة بعوامل هيكلية قوية تتمثل في قاعدة سكانية ضخمة، وسوق داخلي واسع، وقدرة متزايدة على المنافسة في مجالات التكنولوجيا والتصنيع والخدمات. وفي السنوات الأخيرة، حافظت الهند على معدلات نمو مرتفعة مقارنة مع الاقتصادات الكبرى. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الهندي بنسبة ٨٫٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، متجاوزًا توقعات المحللين ومبرهنًا على مرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية مثل السياسات التجارية الحمائية.

ويستند هذا الانطلاق الفعلي للاقتصاد الهندي على تفاعل عوامل ديموغرافية استثنائية، وإصلاحات اقتصادية عميقة، وقدرة متنامية على توظيف المعرفة والابتكار في خدمة التنمية، ما يجعل الهند مرشحة بجدية لتكون قطبًا عالميًا جديدًا في القرن الحادي والعشرين؛ حيث يُقدَّر الناتج المحلي الإجمالي الهندي حاليًا بحوالي ٤٫٣ تريليون دولار، وقد تضاعف أكثر من مرتين خلال عقد واحد فقط، بفضل تنوع الهيكل القطاعي للاقتصاد الهندي؛ حيث يتميز ببنية قطاعية متوازنة نسبيًا، تجمع بين الزراعة والصناعة والخدمات، مع بروز قطاع الخدمات بوصفه المحرك الرئيسي للنمو.

الهند تحولت إلى مركز عالمي لتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والخدمات الرقمية، مستفيدة من وفرة الكفاءات البشرية ذات التأهيل العالي والتكلفة التنافسية. كما شهد القطاع الصناعي توسعًا ملحوظًا في مجالات استراتيجية مثل الصناعات الدوائية، وتكنولوجيا الفضاء، وصناعة السيارات، والطاقة المتجددة، مدعومًا بمبادرات حكومية طموحة أبرزها «اصنع في الهند»، التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى منصة صناعية عالمية.

ويحتل الابتكار والتقدم التكنولوجي موقعًا محوريًا في مسار الصعود الهندي؛ حيث استثمرت الدولة بشكل مكثف في البنية التحتية الرقمية، والتعليم التقني، والبحث العلمي، أدى ذلك إلى نشوء منظومة متكاملة للشركات الناشئة تُعد من بين الأكبر عالميًا، وأسهم في تعزيز التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة. كما مكّن التحول الرقمي الواسع النطاق من تحسين كفاءة الإدارة الاقتصادية، وتوسيع الشمول المالي، وربط ملايين المواطنين بالاقتصاد الرسمي.

وبهذه الخطوات شكل القطاع الخدمي نحو ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يعمل به نحو ١٨٢ مليون شخص تقريبًا، وهو محرك رئيسي للوظائف والدخل، كما إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة به يسهم بشكل كبير في الصادرات ويُقدَّر إيراداته بما يقارب ٢٠٠ مليار دولار سنويًا، مع نمو مطرد في الوظائف، ناهيك عن قطاعي الزراعة والصناعة اللذين يعمل بهما حوالي ٢٨٨ مليون و١٥٠ مليون إنسان على التوالي. ونظرًا لأن القوة الاقتصادية للهند تبدأ من كتلتها السكانية الهائلة التي تجاوزت ١٫٤ مليار نسمة، وهي كتلة لا تمثل عبئًا ديموغرافيًا بقدر ما تشكل رصيدًا استراتيجيًا، نظرًا لكون نسبة كبيرة منها في سن العمل والإنتاج. وقد أسهم هذا الواقع في خلق سوق داخلية واسعة ذات قدرة استهلاكية مرتفعة، وفرت قاعدة صلبة للنمو المستدام وجذب الاستثمارات الأجنبية. وإلى جانب ذلك، أدت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى تحرير التجارة، وتشجيع المنافسة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وهو ما أسهم في دمج الاقتصاد الهندي تدريجيًا في الاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الدولي، يتعاظم الدور الاقتصادي للهند بوصفه امتدادًا لقوتها الجيوسياسية المتنامية؛ فمشاركتها الفاعلة في مجموعة العشرين، وتنامي شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الاقتصادية الكبرى، يعكسان سعيها الواضح إلى لعب دور مركزي في إدارة الاقتصاد العالمي. كما استفادت الهند من التحولات الجارية في سلاسل التوريد الدولية، لتقديم نفسها كبديل موثوق في مجالات التصنيع والاستثمار، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية.

ومع ذلك، لا يخلو هذا المسار من تحديات بنيوية تتعلق بالفقر، وعدم المساواة الاجتماعية، وضغوط البنية التحتية، والحاجة إلى تطوير قطاعات التعليم والصحة. غير أنَّ قدرة الهند على مواصلة الإصلاحات، والاستثمار في رأس المال البشري، والتوجه نحو نموذج تنموي أكثر استدامة، يمنحها هامشًا واسعًا لتجاوز هذه التحديات.

التحول الرقمي والبيانات لتحقيق «عُمان 2040»

سعيد محمد راشد الكلباني

التحول الرقمي يمنحنا السرعة، لكن البيانات تمنحنا الاتجاه. والأتمتة تحرر الأيادي، لكن البيانات تحرر العقول. بهاتين العبارتين يمكن تلخيص الفارق الجوهري بين ما نمارسه اليوم من تحديث تقني متسارع، وما نحتاجه كحقيقة وواقع فعلي من نضج إداري؛ وذلك لأنَّ المشهد العالمي يظهر بوضوح أن واقعنا المعاصر لا يعاني من غياب أو بطء الأدوات، بقدر ما يعاني من ارتباك الاتجاه وربما غيابه.

يشهد التحول الرقمي الحكومي في السلطنة تقدمًا ملموسًا بخطى تتسم بالثقة والرؤية الواضحة؛ حيث بلغ الأداء العام للبرنامج حوالي ٨٠٪ حتى مايو من ٢٠٢٥، وكجزء من البرنامج وصلت نسبة رقمنه الخدمات الحكومية إلى ٧٤٪ منعكسة على تبسيط الإجراءات بنسبة وصلت ٩٦٪. وكنتائج فعليه على التقدم تم إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية متضمنة ٣٠ خدمة رقمية جديدة. وهذه الأرقام وغيرها تضع السلطنة في موقع متقدم نسبيًا على مستوى المنطقة من حيث وضوح الرؤية وجودة التخطيط وفعالية التنفيذ والتقييم.

غير أنَّ التموضع المبشر تقنيًا على أهميته يأتي في عاصفة الاقتصاد الرقمي المتسارع المثار القائم على لغة الأرقام النشطة التي لا تحابي أحداً، فارضة واقعًا صارمًا لا يمكن فيه تجاهل الدراسات والتقارير الإحصائية محليا وعالميا. وتشير دراسات متقاطعة لماكينزي وجارتنر إلى أن المؤسسات التي تعتمد على البيانات في قراراتها الاستراتيجية تحقق معدلات إنتاجية أعلى بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٦٪، مع احتمالية نمو أرباحها بأكثر من ٢٠٪ مُقارنة بغيرها التي تعتمد على الحدس أو الخبرة دون بيانات. وفي مقابل ذلك، إذا كان الاعتماد على البيانات يُحقق الربح وسوؤها يؤدي للخسارة، فإن تجاهلها يكون أثره سلبياً مركباً بين تفويت فرص التحسين، ووضع المؤسسة في مسار محفوف بالمخاطر الخفية أو حتى الواضحة، ولكن غير مفهومة التكوين والحل.

من وجهة نظر شخصية مستنبطة من مناقشات وسياقات كثيرة تتلخص في أن البعض يتعامل مع التحول الرقمي بصفته مشروعًا متكاملًا يتكون من أنظمة مترابطة ومنصات وأتمتة. لكن، ماذا بعد هذا المشروع؟ وهل التحول الرقمي غاية؟! الحقيقة التي لا ينبغي إغفالها هي أن التحول الرقمي أداة تمكينية، تبدأ برقمنة العمليات ولا تنتهي هناك؛ لأن أثرها الحقيقي يتحقق عند الانتقال إلى رقمنة القرار ونماذج العمل؛ فالقيمة لا تنشأ من الأتمتة ذاتها، وإنما من القرارات التي تبنى على البيانات التي أفرزتها هذه الأتمتة.

ورغم تبني بعض المؤسسات للتحول الرقمي وقطعها لشوط طويل فيه بمبادرات مليونية، إلّا أن التحول وقع في تحدي قيمة الأثر الذي تتلخص نتيجته في غياب توظيف البيانات في قرارات تصنع الفرق الفعلي على مستوى الأفراد والكفاءة وجودة الأداء؛ وذلك عادة عائد إلى انحصار التوجه في التفكير التشغيلي الذي يركز على سرعة الإنجاز وكفاءة التنفيذ، دون الانتقال إلى تفكير استراتيجي يبحث عن المعنى وتحديد الاتجاه. وعند هذا يتحول التحول الرقمي من أداة تمكينية إلى غاية بحد ذاته، وتضيع في جنبات ذلك حقيقته ودوره الجوهري.

وفي ذات السياق، ولكن من منظور الضبط وتمكين التحول الرقمي وتعظيم فائدته وحل المشكلات، فإنَّ الأمل الذي ننشده هو أن تتحول مؤسساتنا إلى ما يعرف بالرواد الرقميين (Digital Vanguards) وهي المؤسسات التي تتعدى التبني إلى التقدم الملموس في نضج التحول الرقمي والاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي، وتحقيق من ذلك قيمة فعلية قابلة للقياس من توظيف هذه التقنيات في اتخاذ القرار وتحسين الأداء المؤسسي.

وعليه، ونحن نمضي نحو تحقيق «رؤية عُمان ٢٠٤٠» يجب التنبه جيدًا من الخلط الخطير بين التحول الرقمي كإجراء تقني، وبين «الإدارة بالبيانات» كثقافة قيادية قائمة على تحويل البيانات إلى معرفة قابلة للتنفيذ ولفهم الواقع وتوقع المستقبل وتقييم الخيارات قبل اعتمادها.

ويمكن القول إن التحول الرقمي يمنحنا السرعة ونحن في حاجتها، والإدارة بالبيانات تمنحنا الاتجاه، ولا ينبغي أن يغفل عن الأخيرة؛ لأن السرعة في الاتجاه الخاطئ ليست إنجاز إنما تسريع للفشل.

ويرى الاقتصاد الحديث أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى قنوات وأوعية ومحركات تسريع تشغيلية، وتكمن القيمة الحقيقية منها في البيانات التي تتدفق داخلها وتمنحها معناها وأثرها. ومن ذلك، فإن النظر إلى التحول الرقمي بوصفه غاية بحد ذاته يمثل قصور استراتيجي؛ وبخاصة إذا لم تعِ المؤسسة بأن نتيجة التحول هي البيانات والتي تعتبر الأصل والقيمة لكل مؤسسة. والتي من الواجب عليها توليها الاهتمام من حيث الجمع والتنظيم والتنظيف والتخزين؛ لأن عملية استنطاق البيانات تتطلب ذلك وبدونه كأننا ننقل التعقيد من الورق إلى الشاشات دون خلق قيمة مضافة حقيقية للمستفيد أو لصانع القرار.

وتتسابق كثير من المؤسسات نحو اختزال البيانات في واجهة رسومية «لوحة القيادة» لعرض الأرقام كأداة معرفية تختزل الواقع المؤسسي في مُؤشرات قابلة للرؤية والتفسير. ولكن، هل تؤدي هذه اللوحات دورها الاستراتيجي؟ لا أعلم عن واقعها ولا أملك بيانات حول ذلك، ولكن ينبغي ألا تغرق في «فخ العمليات» بالتركيز على الإجابة عن سؤال «كم؟» إنما تتعدى ذلك إلى لماذا؟ وإلى أين؟

لوحات القيادة التي تبنى على إظهار الكميات والعمليات المنجزة تعتبر قاصرة؛ لأنَّ الأصل في وجودها ليس الرصد التاريخي لما حدث ولا تعكس فلسفة الإدارة التقليدية بالتركيز على إدارة العمليات وإنما تتعدى إلى الإدارة الحديثة القائمة على إدارة البيانات لكشف الاتجاه، وتحديد المسارات الصاعدة والهابطة، والتنبؤ بالأحداث قبل وقوعها.

وانطلاقًا من محور «الحوكمة والأداء المؤسسي» في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، فإنّه يتوجب إدراك أن الرؤية لن تتحقق بمجرد شراء أحدث الأنظمة التقنية وربطها ببعضها وهندسة عملياتها، إنما عندما تتحول المؤسسات من «مُشغِّلين للأنظمة» إلى «صناع للقيمة"، وهذا يعني الانتقال من مرحلة «التحول الرقمي» المعنية بالتشغيل وتسهيل الإجراءات إلى مرحلة «الإدارة بالبيانات» التي تُعنى بالحكمة، واستشراف المستقبل، وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي.

ختامًا.. بالإيجاز والتشبيه، إن المسؤول الذي لا يتخذ قراره بناءً على تحليل دقيق للبيانات هو كمن يقود مركبته وعيناه معصوبتان وقيادته تعتمد على ذاكرته التي تحفظ الطريق سابقًا، أو يتنقل بتوجيه من مبصر مراقب يرى بعينه لا بعين القائد والواقع من البيانات في زمن تغيرت فيه كل الخرائط. إن البيانات هي البوصلة والضوء الكاشف الذي يزيل ضبابية المشهد وأي مشهد مهما كان مجاله ومستواه وتعقيده.

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

في قطاعات حيوية تشمل الطاقة والطاقة المتجددة والتجارة واللوجستيات

وزير الاقتصاد يبحث فرص التعاون الثنائي بين سلطنة عُمان وأذربيجان

مسقط- الرؤية

يقوم معالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري بزيارة رسمية إلى جمهورية أذربيجان على رأس وفد يتضمن ممثلين من وزارة الاقتصاد، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وجهاز الاستثمار العُماني.

وتأتي الزيارة تلبية لدعوة معالي ميكاييل جباروف وزير الاقتصاد بجمهورية أذربيجان، وتهدف الزيارة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين سلطنة عُمان وجمهورية أذربيجان من خلال فتح قنوات تواصل مباشرة بين الجهات الحكومية والخاصة، وبحث فرص التعاون في قطاعات حيوية تشمل الطاقة، والطاقة المتجددة، والتجارة، واللوجستيات، بما يخدم مصالح البلدين ويدعم خططهما التنموية.

وتهدف الزيارة إلى استكشاف فرص الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية لدى الجانبين، وعلى وجه الخصوص في مجالات التصنيع، والطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي تفتح آفاقًا واسعة أمام المستثمرين من كلا البلدين.

وتُعد هذه الزيارة فرصة مهمة لتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات متنوعة، أبرزها التنويع الاقتصادي، وتطوير بيئة ريادة الأعمال، وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي، والطاقة المتجددة وذلك من خلال اللقاءات مع أصحاب المعالي وزراء الاقتصاد، والطاقة، والتنمية الرقمية والنقل، والزراعة، وغيرهم من المسؤولين عن هيئات ووكالات حكومية ذات صلة، والرؤساء التنفيذين لمجموعة من الشركات والمؤسسات بجمهورية أذربيجان.

وتسعى الزيارة إلى تعاون مستقبلي مشترك في مجالات استراتيجية مثل تطوير الممرات اللوجستية بين الخليج ومنطقة القوقاز، وتعزيز الأمن الغذائي، والاستثمار في الطاقة المتجددة، ودعم مشاريع الاقتصاد الرقمي والابتكار.

تتميز جمهورية أذربيجان بموقعها الاستراتيجي على مفترق طرق بين أوروبا وآسيا، ما يجعلها بوابة مهمة للتجارة والطاقة والمواصلات الإقليمية، ويعتمد اقتصادها على النفط والغاز الطبيعي كمحرك رئيسي، لكنها تسعى بخطط طموحة إلى تنويع مصادر الدخل عبر تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والطاقة المتجددة. كما تمتلك أذربيجان مناطق اقتصادية خاصة وبنية تحتية متطورة تدعم الاستثمار الأجنبي وتسهّل حركة البضائع بين الموانئ والسكك الحديدية والممرات الإقليمية؛ مما يعزز مكانتها كوجهة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الإقليمية والدولية.

1.8 مليون ريال لصيانة الطرق الداخلية في ظفار

صلالة- العُمانية

بدأت بلدية ظفار تنفيذ حزمة من مشروعات صيانة وتأهيل الطرق الداخلية في مختلف ولايات محافظة ظفار، بتكلفة إجمالية تتجاوز مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، ضمن جهودها الرامية إلى تطوير شبكة الطرق وتعزيز كفاءة البنية الأساسية.

وتأتي هذه المشروعات في إطار خطط البلدية لتعزيز التنمية المستدامة، وبما يتوافق مع الأولويات الوطنية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، إذ تسهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزوار، ودعم مسارات التنمية العمرانية والاقتصادية، فضلا عن رفع مستويات السلامة المرورية.

وأوضح الدكتور عبدالله بن محمد باعوين، مدير عام المديرية العامة للمشاريع والشؤون الفنية ببلدية ظفار، لوكالة الأنباء العُمانية، أن الأعمال المنفذّة خلال عام ٢٠٢٥ شملت صيانة الطرق المتضررة في ولاية صلالة ضمن المرحلتين الأولى والثانية، مشيرًا إلى استمرار العمل حاليًا في تنفيذ مشروعات جديدة لصيانة وتأهيل الطرق الداخلية في جميع ولايات المحافظة، وهي: صلالة وطاقة ومرباط وسدح ومقشن وثمريت والمزيونة ورخيوت وضلكوت وشليم وجزر الحلانيات.

وأضاف أن تنفيذ هذه المشروعات يجري وفق جدول زمني محدد ومعايير فنية معتمدة تراعي متطلبات السلامة العامة واستدامة البنية الأساسية، بما يضمن تحقيق أفضل المستويات التشغيلية والخدمية لشبكة الطرق بمحافظة ظفار.

وأشار باعوين إلى أن بلدية ظفار تواصل تنفيذ مشروعاتها وفق نهج تشاركي يراعي احتياجات المجتمع المحلي، ويسهم في رفع كفاءة الخدمات البلدية ودعم المشروعات التنموية بمختلف القطاعات.

6 ملايين ريال تكلفة ازدواجية «دوار الغاز- بلاد صور»

صور- العُمانية

تواصل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات جهودها في تنفيذ استكمال الأعمال المتبقية لمشروع ازدواجية الطريق من دوار الغاز إلى بلاد صور، والذي يربط طريق (قريات – صور) بطريق (السلطان تركي بن سعيد – الشرقية سابقًا) واستكمال ازدواجية طريق قريات – صور من دوار الغاز حتى دوار بلاد صور بمحافظة جنوب الشرقية. وبلغت نسبة الإنجاز حوالي ٤٣ بالمائة بتكلفة بلغت حوالي أكثر من ٦ ملايين ريال عُماني.

ويتضمن الجزء الأول من المشروع استكمال أعمال ازدواجية الطريق من دوار الغاز حتى دوار الصناعية بطول ١١,٤ كيلومتر، ويشمل استكمال أعمال الإنارة والحواجز المعدنية، فيما يمتد الجزء الثاني من المشروع استكمال ازدواجية الطريق من دوار الصناعية إلى دوار بلاد صور بطول ٣,٥ كيلومتر، كما يتضمن إنشاء طريق مزدوج بدلًا من الطريق المفرد القائم، إلى جانب تنفيذ ١٠ طرق خدمة وعدد من العبارات الصندوقية بمقاسات مختلفة، إضافة إلى أعمال الإنارة والحمايات واللوحات المرورية والإرشادية.

ويتضمن المشروع أيضًا استحداث دوار جديد بالقرب من كلية صور، إلى جانب إعادة إنشاء ورفع كفاءة عدد من المداخل الجانبية، بما يسهم في خدمة الحركة الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان على جانبي الطريق.

وسيسهم المشروع في تسهيل وانسيابية الحركة المرورية للقادمين من محافظة مسقط باتجاه ولاية صور أو باتجاه ولايات محافظة جنوب الشرقية الأخرى، كما سيسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة البنية الأساسية للطرق، وتعزيز الربط الآمن والفعال بين المحافظات، بما يواكب متطلبات النمو والتوسع العمراني في المنطقة.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة رحاب المجد الوطنية (ش.م.م)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1046473** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **25,000.000** إلى **5,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة الايام السبع المتحدة (ش.ش.و)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1224481)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **100,000.000 ريال عماني** إلى **5,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة نوادر الشرق الاوسط** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1605734)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة سالم وعلي المشرفي للاعمال** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1599643)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

يوسف بن محمد بن علي البلوشي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 9422
الكائنة في ولاية المصنعة
بالمربع: ودام الغاف
والبالغ مساحتها: 1200 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

أمينة بنت محمد بن سالم بن محمد العريمي

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 1157
الكائنة في جنوب المعبيلة / السيب
بالمربع: 56 NE
والبالغ مساحتها: 451 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالسيب
إعلان بيع قضائي

بناء على:

الحكم رقم (2021/1301/1014)	الدائرة (تنفيذ تجاري)	ملف التنفيذ (2024/9103/1169)

الحق المطالب به (حكمت المحكمة: بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للبنك المدعي مبلغا وقدره 61520/948 ر.ع واحد وستون ألفا وخمسمائة وعشرون ريال عماني وتسعمائة وثمانية وأربعون بيسة والتصريح للبنك للبيع العقارين وهما قطعة الأرض رقم 2618 بمساحة 749 م2 الكائنة بولاية بركاء، الوحدة رقم 803-002 بمساحة 165g8 الكائنة بولاية السيب المعبيلة الجنوبية وألزمت المدعى عليه بالمصاريف ومائة ريال مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عداه من طلبات).

أسماء الأطراف	الصفة
بنك العز الإسلامي	طالب التنفيذ
داود بن حمود بن عبدالله الهديفي	منفذ ضدها

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (10) صباحا من يوم (الخميس) الموافق: 2026/1/1 للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	السيب	803-002	المعبيلة	165,80

ويقدر بسعر أساسي وقدره (-/28800 ر.ع). فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
يونس حمد الرحبي	شركة تقاسيم العقارية	99373233/91466888/91466999	السيب

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٤٣٤٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة.
باسم : النحلين للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٢٣٧ ر.ب: ١٢٠، محافظة مسقط، ولاية قريات، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/٤/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٧٩٩٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع الهواتف وتوابعها.
باسم : الطوية المتحدة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٣/٩/٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٥٣٣١
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
المقاهي التي تقدم وجبات الطعام بشكل أساسي.
باسم : نسل الميامين
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٣/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١١٨٠
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
تفصيل الملابس.
باسم : عبدالله سالم علي الشكيلي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : محافظة مسقط، ولاية بوشر، الغبرة الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠٦٨٤
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
تنظيف المباني من الداخل، تنظيف وإصلاح المراجل، تنظيف المداخن، تنظيف النوافذ، العناية بالفراء وتنظيفه وإصلاحه، تنظيف المركبات، تنظيف البلاط المصلع، التنظيف الجاف، تنظيف السطوح الخارجية للمباني، تنظيف الشوارع، خدمات التدبير المنزلي خدمات التنظيف.
باسم : القمة للألمنيوم والواجهات
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١١١ ص.ب: ١١٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٨/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٥٠٦
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات البيع بالجملة للمستحضرات الصيدلية والبيطرية والصحية والإمدادات الطبية.
باسم : الصحاري للحلول المتكاملة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١ ر.ب: ٣٢٤، محافظة شمال الباطنة ولاية شناص، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٩٣٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، التموين بالطعام والشراب، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة.
باسم : مركز أمواج السيب للتسوق ش.م.م
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٢٢١ ص.ب: ٧١٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٥٦٦
في الفئة ٤٥ من أجل السلع / الخدمات:
إدارة حقوق النشر والتأليف.
باسم : راشد آل حواش للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/١١

بدء المرحلة التشغيلية لبرنامج «لدائن»

باستثمارات 40 مليون ريال.. «أوكيو» تفتتح 9 مصانع ضمن «لدائن» في «صحار الصناعية»

صحار- ريم الحامدية

أطلقت أوكيو، المجموعة العالمية للاستثمار في قطاع الطاقة، أمس الأربعاء، المرحلة التشغيلية من مشروعات برنامج «لدائن» للصناعات البلاستيكية، وذلك خلال حفل افتتاح أقامته تحت رعاية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

ويجسّد هذا التدشين دخول تسعة مصانع حيز الإنتاج الفعلي، في محطة تعكس التقدّم المحقّق في مسار توطين الصناعات التحويلية وتعزيز موقع سلطنة عُمان كمركز صناعي متنامٍ بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويُعدّ برنامج "لدائن" للصناعات البلاستيكية الأول من نوعه في سلطنة عُمان، إذ يوفّر إطارًا وطنيًا متكاملًا يربط بين إنتاج البوليمر في المجمّعات الصناعية لأوكيو، وبين الصناعات التحويلية عبر المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. ويرتكز البرنامج على تحويل البوليمر المنتجة محليًا إلى منتجات نهائية عالية القيمة المضافة، بما يدعم سياسات التنويع الاقتصادي، ويُحفّز نمو القطاع الخاص، ويسهم في بناء منظومة صناعية قادرة على المنافسة إقليميًا وعالميًا.

استثمارات متنوعة

وتبلغ القيمة الاستثمارية لمشروعات البرنامج في مرحلته الحالية نحو ٤٠ مليون ريال عُماني، من بينها ٢١ مليون ريال عُماني استثمارات محلية و١٩ مليون ريال عُماني استثمارات أجنبية مباشرة، في نموذج يعكس الشراكة بين رأس المال الوطني والدولي. ومن المتوقع أن توفّر هذه المشروعات ما يقرب من ٤٣٥ فرصة عمل مباشرة إضافة إلى مئات الفرص غير المباشرة عبر سلاسل الإمداد والخدمات المرتبطة بالصناعات البلاستيكية، مع فتح مجال أوسع أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز قدراتها التنافسية.

وقال أشرف بن حمد المعمري، الرئيس التنفيذي لمجموعة أوكيو خلال حفل الافتتاح: «يمثّل برنامج لدائن للصناعات البلاستيكية ترجمة عملية لطموحات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في مجال التنويع الاقتصادي وبناء قطاع صناعي قائم على تعظيم القيمة المحلية المضافة. فمن خلال هذا البرنامج نربط بين مواردنا الوطنية في صناعة البوليمر وبين منظومة صناعات تحويلية قادرة على توفير فرص عمل مستدامة وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستقطاب رؤوس أموال واستثمارات طويلة الأمد».

وأضاف أن «التكامل بين أوكيو والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة و«مدائن» ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والشركاء الصناعيين ضمن برنامج «لدائن» يعكس نموذجًا عمليًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء سلاسل قيمة جديدة تعتمد على الابتكار والتنافسية، وتفتح آفاقًا أوسع أمام سلطنة عُمان لتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية».

مزايا استراتيجية

ويستفيد برنامج «لدائن» من المزايا الإستراتيجية لسلطنة عُمان؛ وبالأخص مدينة صُحار الصناعية ومنطقة صُحار الحرة، إضافة إلى المنطقة الحرة بصلالة والموانئ العُمانية؛ حيث يجتمع الموقع الجغرافي الفريد على خطوط التجارة الإقليمية مع بنية أساسية صناعية متقدمة وحوافز استثمارية تنافسية. وفي هذا الإطار، تؤدي أوكيو دورًا محوري في سلسلة القيمة من خلال توفير البوليمر الخام عالي الجودة بأسعار تنافسية للمصانع العاملة ضمن البرنامج، إلى جانب شراء عدد من المنتجات النهائية مثل المنصات البلاستيكية وأكياس تعبئة حبيبات البوليمر؛ بما يوفّر قاعدة طلب مستقرة تعزّز الجدوى الاقتصادية للمشروعات وترسّخ استدامتها على المدى الطويل. وتقوم المرحلة التشغيلية من برنامج "لدائن" للصناعات البلاستيكية على محفظة استثمارات تضم ٩ مشروعات صناعية متنوّعة في قطاع الشق السفلي، جرى تطويرها ما يعزّز الإنتاج المحلي ويفتح آفاق التصدير ويضمن استقرار سلاسل التوريد. وتعكس قاعدة المشروعات الحالية مزيجًا متوازنًا من الاستثمارات العُمانية والإقليمية والدولية، من بينها استثمارات من الصين والهند وألمانيا والمملكة العربية السعودية وفلسطين وتركيا، إلى جانب شركات عُمانية وسّعت قاعدة إنتاجها مدعومة بإمدادات بوليمر مستمرة من مجموعة أوكيو وفق أسس تجارية تنافسية، مدعومة بطلب صناعي متوقّع من خلال ترتيبات شراء طويلة الأجل لعدد من المنتجات النهائية.

المرحلة الأولى

وتضمّ المرحلةُ الأولى من البرنامج منشآت صناعية رائدة تحتضنها مدينةُ صُحار الصناعية، لتكون باكورةَ مشاريعه. وتشمل هذه المنشآت: مشروع «ملتي بوند ميتال»، وهو استثمارٌ صيني هندي بقيمة ٨,٥ مليون ريال عُماني، يُعنى بتصنيع حلولٍ بوليمرية متقدمة مقاومة للحرارة وحامية للأسطح، كأول مبادرة من نوعها على مستوى المنطقة. كما تضمّ مشروع مدائن للبلاستيك التابع لشركة مابكو العُمانية، أوّل مُنتج محلي لأكياس التعبئة والتغليف في عُمان. كما شملت المشاريع منطقة فلج العوهي، متمثلة في مجموعة المرونة العالمية السعودية، بعد اندماجها مع شركتين محليتين لتلبية الطلب الإقليمي المتزايد على حلول البلاستيك المتنوعة، الى جانب شركة البلاستيك الذهبي التي وسعت عملياتها من دولة فلسطين لإنتاج المستلزمات البلاستيكية للأدوات المنزلية وفي منطقة صُحار الحرة يبرز مشروع «ماك صحار» للصناعات الكيماوية، المخصص لإنتاج البوليمرات الهندسية الموجهة للأسواق العالمية، والمُنفَّذ من قبل شركة ماك الألمانية.

أما في المنطقة الحرة بصلالة، فيأتي مشروع «ماي باك للبلاستيك»، وهو استثمار تركي متخصص في تصنيع منتجات تغليف الألبان والمواد الغذائية لتغطية احتياجات السوقين المحلي والإقليمي، إلى جانب توسع عدة مشاريع محلية، منها شركة القمة عبر الخليج في مجال تصنيع وتغليف الأقمشة والرعاية الصحية، وشركة زادي للصناعات البلاستيكية لإنتاج أكياس التغليف المنسوجة.

وضمن «مدائن»، شهدت الاتفاقيات توسعة مشروع عُمان للصناعات البلاستيكية في منطقة الرسيل الصناعية بقيمة ٥,٥ مليون ريال عُماني، إضافة إلى توسعة شركة الفليح للبلاستيك في مجال صناعة التعبئة والتغليف.

وتُغطّي محفظة البرنامج نطاقًا واسعًا من القطاعات، يشمل حلول البوليمر عالية الأداء، والمركبات الهندسية المتقدمة والماستر باتش والمواد المضافة والتغليف الصناعي والمنتجات الطبية غير المنسوجة وتغليف الأغذية وعبوات زيوت التشحيم وتطبيقات البولي بروبلين المنسوج، بما يؤسس لقاعدة صناعية تحويلية متعددة الاستخدامات تخدم قطاعات الصناعة والرعاية الصحية والمواد الغذائية والخدمات اللوجستية ويعزز حضور سلطنة عُمان في سلاسل القيمة الإقليمية لهذه الصناعات.

ومن المتوقع أن يسهم برنامج «لدائن» في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمنصة صناعات تحويلية متقدّمة ورافعة لبناء إمكانات وطنية قادرة على المنافسة عالميًا؛ حيث يوفّر منظومةً متكاملة تدعم توطين الصناعات التحويلية وتزيد القيمة المضافة من البوليمرات المنتجة محليًا بتحويلها إلى منتجات نهائية عالية الجودة تحقق الاكتفاء الذاتي لعُمان وتفتح آفاقًا جديدة للتصدير.

مشروع صناعي ضخم

من جهته، قال الشيخ جمال بن عبدالله بن محمد الهنائي مدير عام التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة شمال الباطنة إن «لدائن» مشروع صناعي ضخم، تبلغ استثماراته الإجمالية نحو ٨٥ مليون ريال عُماني، ويمثل إحدى الركائز الأساسية ضمن مساعي سلطنة عُمان لتعزيز التنويع الاقتصادي وبناء صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بالتكامل مع دور المنطقة الاقتصادية، التزامها الكامل بتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المحفّزة، وتسهيل الإجراءات، وجذب الاستثمارات النوعية التي تسهم في توطين الصناعات ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني. ويأتي هذا المشروع ثمرةً للتعاون الاستراتيجي البنّاء مع مجموعة أوكيو بصفتها شريكًا وطنيًا محوريًا، وبالشراكة مع نخبة من الشركات المحلية والأجنبية، بما يعكس ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال بالسلطنة، وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الصناعية المتقدمة. ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تعزيز سلاسل القيمة للصناعات البلاستيكية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل نوعية، إلى جانب دعم الصادرات غير النفطية، وتحفيز الابتكار ونقل المعرفة والخبرات الصناعية. وأكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن مثل هذه المشاريع الاستراتيجية تُشكّل لبنات أساسية في بناء اقتصاد مستدام ومتنوع، وتعكس توجهات السلطنة نحو تعظيم الاستفادة من مواردها، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع على المدى الطويل.

المشروعات توفر 435 فرصة عمل مباشرة ومئات الفرص غير المباشرة

المعمري: برنامج «لدائن» ترجمة لطموحات «عُمان 2040» للتنويع الاقتصادي

الهنائي: «التجارة والصناعة» ملتزمة بتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المحفّزة لتوطين الصناعات التحويلية

المشروعات تعكس مزيجًا متوازنًا من الاستثمارات العُمانية والإقليمية والدولية

توسعة «عُمان للصناعات البلاستيكية» في «الرسيل الصناعية» بـ5.5 مليون ريال

«لدائن» يُرسّخ مكانة سلطنة عُمان كمنصة صناعات تحويلية متقدّمة

«لدائن» يمثل منظومةً متكاملة تدعم توطين الصناعات التحويلية وتزيد القيمة المضافة

16 % نموًا مُركبًا في الصادرات عبر الموانئ العُمانية

قفزة نوعية في التبادل التجاري بين عُمان والهند.. والحلول اللوجستية تعزز صادرات السلطنة

مسقط- العُمانية

أعلنت مجموعة أسياد تحقيق قفزات نوعية في مستويات التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤. وتأتي هذه النتائج ترجمةً مباشرة للجهود الاستراتيجية والمبادرات اللوجستية النوعية التي أطلقتها المجموعة عبر شبكة أصولها المتكاملة لتعزيز الحركة التجارية البينية وتسهيل تدفق السلع بين البلدين.

وأظهرت المؤشرات الإحصائية التي نشرتها أسياد نموًا مطردًا يعكس الكفاءة التشغيلية لمسارات الشحن البحري المباشرة، حيث سجلت الواردات الهندية المباشرة عبر الموانئ العُمانية معدل نمو سنوي مركب بلغ ١٩,٨بالمائة فيما حققت الصادرات العُمانية إلى الهند عبر الموانئ العُمانية نموًا سنويًا مركبًا بنسبة ١٦بالمائة. كما ارتفعت نسبة الاستيراد المباشرة من الهند إلى سلطنة عُمان بشكل لافت من ٧٥ بالمائة في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٨٨ بالمائة في عام ٢٠٢٤، مما يؤكد تزايد اعتماد المجتمعين التجاريين العُماني والهندي على قنوات الشحن المباشرة التي توفرها أسياد بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين من الخطوط الملاحية العالمية.

ويُعزى هذا النمو إلى حزمة من المبادرات اللوجستية النوعية التي نفذتها أسياد لتعزيز مرونة وكفاءة سلاسل الإمداد، شملت إطلاق خطوط شحن بحرية مباشرة ومنتظمة بين الموانئ العُمانية (صحار، الدقم، صلالة) والموانئ الهندية (موندرا، نافا شيفا، هزيرا، جواهر لال نهرو) التي أسهمت في تقليص زمن الشحن وخفض التكاليف، مما عزز تنافسية وجاذبية التجارة المباشرة بين البلدين.

كما قامت المجموعة بتأسيس مراكز للتجميع الدولي وإدارة أوامر الشراء الموحد في جمهورية الهند وذلك من خلال مركزها الرئيس في (ميناء نافا شيفا) ومراكزها الفرعية في (تشيناي، أحمد آباد، مومباي، دلهي، بنغالور) بهدف تقديم حلول لوجستية متكاملة وفعالة لتنظيم سلاسل الإمداد وتوحيد أوامر الشراء، مستفيدة من شبكة أصولها الدولية، وذلك بعد عملية الاستحواذ التي نفذتها أسياد خلال العام الماضي. وجرى تفعيل دور ميناء خزائن البري لتسهيل عمليات الاستيراد المباشر للمجتمع التجاري العُماني عبر توفير حلول الشحن الجزئي المباشر من الهند، بما يسهم في تسريع وصول البضائع ويعزز حركة التجارة الداخلية والخارجية.

وتعمل مجموعة أسياد على تسخير كافة أصولها اللوجستية، بما في ذلك الموانئ البحرية، والنقل البحري والمناطق الحرة والاقتصادية، والحلول اللوجستية، وسلاسل التبريد، لتسهيل التجارة المباشرة عبر الموانئ العُمانية ودعم نمو التبادل التجاري بين البلدين الصديقين.

ويسهم هذا التوجه بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ لتعزيز التنويع الاقتصادي، وتوسيع الشراكات التجارية الاستراتيجية، وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي ريادي يربط الهند بالأسواق العالمية.

مع نظرة مستقبلية مستقرة

رفع تصنيف «تنمية طاقة عُمان» إلى مستوى الجدارة الاستثمارية «BBB-»

مسقط- الرؤية

رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف شركة تنمية طاقة عُمان إلى مستوى الجدارة الاستثمارية عند «BBB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك عقب رفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى المستوى نفسه.

وأكدت الوكالة في تقريرها الإبقاء على تصنيف الملف الائتماني المستقل للشركة عند مستوى «bbb+»مستندةً إلى حجم عمليات الشركة في قطاعي النفط والغاز، واستقرار تدفقاتها النقدية المدعومة بعقود بيع الغاز، إلى جانب مرونة العوائد الحكومية، وسياسة توزيعات الأرباح المنضبطة، وانخفاض مستويات المديونية.

وبهذا التصنيف، تنضم شركة تنمية طاقة عُمان إلى فئة الشركات الحاصلة على تصنيف ائتماني استثماري من وكالتي فيتش وستاندرد آند بورز، بعد أن كانت الأخيرة قد رفعت تصنيف الشركة إلى «BBB-» في سبتمبر ٢٠٢٤م. ويعكس هذا الإنجاز التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للشركة، ومتانة مركزها المالي، كما يُسهم التصنيف الائتماني الاستثماري في تعزيز قاعدة المستثمرين، ورفع قدرة الشركة على الوصول إلى مصادر تمويل بشروط تنافسية، بما يدعم تمويل العمليات التشغيلية وخطط النمو المستقبلية، ويعزز دور الشركة في تحقيق مستهدفات تطوير قطاع الطاقة في سلطنة عُمان.

وقال سلطان بن علي المعمري، الرئيس المالي لشركة تنمية طاقة عُمان: «يمثل حصول الشركة على تصنيف الجدارة الاستثمارية من وكالتين دوليتين رائدتين خطوة محورية تعزز قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال بشروط تمويل تنافسية، وتدعم جاذبيتها كشريك استثماري موثوق، وننظر إلى ترقية تصنيفنا من وكالة فيتش بوصفها تأكيدًا على الآفاق الإيجابية للأداء المالي والتشغيلي لكلٍ من سلطنة عُمان وشركة تنمية طاقة عُمان.»

ومنذ تأسيسها، تضطلع شركة تنمية طاقة عُمان بدورٍ محوري في تعزيز منظومة الطاقة الوطنية بما يتسم بالمرونة والاستدامة التجارية. ومن خلال تنفيذ عملياتها بكفاءة، والالتزام بالاستثمار المنضبط، وتعزيز التكامل عبر سلسلة القيمة، أسهمت الشركة في نمو مستويات الإنتاج، وتعزيز أمن الطاقة، وضمان استمرار القطاع في توليد قيمة اقتصادية طويلة الأمد للسلطنة.

بنك مسقط يشارك في النسخة الثامنة من «مهرجان مسقط للمأكولات»

مسقط- الرؤية

شارك بنك مسقط- المؤسّسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- في النسخة الثامنة من مهرجان مسقط للمأكولات، والذي أقيم في الجمعية العمانيّة للسيارات بمحافظة مسقط، وذلك في عطلة نهاية الأسبوع خلال الفترتين من ٤-٦ و ١١-١٣ من ديسمبر الجاري.

وتضمن ركن البنك في الفعالية مجموعة من الألعاب التفاعلية والأنشطة التوعوية الممتعة، التي تستهدف مختلف فئات المجتمع، وتتمحور حول مواضيع متنوّعة عن الثقافة الماليّة مثل مفاهيم الادخار، والإنفاق، وإدارة الميزانية الشخصية، في تجربة تعليمية تجمع بين الفائدة والمتعة، إضافة إلى ذلك، وفّر البنك لأوّل ١٠٠٠ مشارك من حاملي بطاقة فلوسي للخصم المباشر فرصة دخول مجانية إلى المهرجان، في خطوة تهدف إلى تشجيع الأطفال وأسرهم على حضور الفعالية والاستفادة من الأنشطة التعليمية والتفاعلية.

وتعدّ بطاقة الخصم «فلوسي» أحد الحلول المصرفيّة التي أطلقها البنك خصيصًا للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٧ سنة، وتأتي بحد سحب يومي قدره ٥٠ ريالا عمانيا لكل معاملة وحد شهري قدره ٢٠٠ ريال عماني عند الدفع باستخدام نقاط البيع (PoS) وأيضاً الشراء عبر الإنترنت والسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

وقال صالح بن محمد المعيني، نائب مدير عام فروع محافظة مسقط ببنك مسقط، إن البنك يولي أهمية كبيرة للمشاركة في مثل هذه الفعاليات التي تمثّل جزءاً من التزامه بتعريف الزبائن على مختلف الخدمات والبرامج التي يقدّمها، مشيرا إلى أن البنك حرص على أن يكون جزءاً من مهرجان مسقط للمأكولات لاستقطاب أعداد كبيرة من الزوار للاستفادة من هذه الخدمات والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية المتنوعة.

«العز الإسلامي» يؤكد التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية بإصدار «تقرير الاستدامة»

مسقط- الرؤية

أصدر بنك العز الإسلامي تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤، والذي يعكس تفانيه الدؤوب للعمل بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومواءمة أعماله مع أهداف الأمم المُتحدة للتنمية المستدامة.

ويستعرض التقرير التقدم الذي أحرزه البنك في دمج مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيته وعملياته وأطر الحوكمة، بما ينسجم مع مبادئ الصيرفة الإسلامية ويؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه البنك في دعم المبادرات الوطنية مثل رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وتتمحور رؤية البنك ورسالته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية حول بناء مستقبل مُستدام من خلال ممارسات مصرفية مسؤولة.

ويطمح البنك إلى ريادة القطاع المصرفي من خلال تقديم حلول مبتكرة تعزز الحوكمة الرشيدة، والرفاه الاجتماعي، والاستدامة البيئية، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة للعملاء والمجتمع ككل. ويواصل البنك، عبر مبادرات التمويل المسؤول والأخلاقي، والإدارة البيئية الرشيدة، والتوعية المالية، والشمول المالي، وتطوير الموظفين، والمشاركة المجتمعية، دعم النمو الاقتصادي المستدام، مع إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي.

وقالت لينا آل عبد السلام، رئيس التسويق والاتصالات في بنك العز الإسلامي: «تُعدّ الاستدامة مسؤولية مستمرة، وإصدار التقارير يُمكّننا من الحفاظ على الشفافية والمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة، مع متابعة التقدم المُحرز في تحقيق التزاماتنا بشكل فعّال. كما يُتيح لنا ذلك الاستجابة الاستباقية للمخاطر الناشئة والتطورات التنظيمية، وضمان إحداث أثر إيجابي في المجتمع. نؤمن بأنّ العمل المصرفي المسؤول مُتأصل في مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يُوفر لنا إطارًا متينًا يُواءم حلولنا المالية مع المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والبيئية، بما يتماشى تمامًا مع ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.»

استعراض الأفكار الشبابية المبتكرة في ختام «دوت نكست جدير»

صحار- الرؤية

أُسدل الستار على فعاليات برنامج «دوت نكست جدير ٢٠٢٥» في نسخته الخامسة؛ وذلك في ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة، تحت رعاية سعادة السيد سالم بن مسلم البوسعيدي وكيل وزارة العمل لتنمية الموارد البشرية، وحضور عدد من المسؤولين وممثلي الجهات الداعمة والمهتمين بريادة الأعمال وتمكين الشباب.

ويُنظَّم البرنامج من قبل شركة أوج، ويأتي في إطار جهودها لإعادة رسم توجهات وتخصصات الشباب العماني نحو القطاعات والوظائف المطلوبة لتحقيق رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتمكينهم في مجالات الإبداع وريادة الأعمال والعمل الحر، إلى جانب الإسهام في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

وشهدت النسخة الخامسة من البرنامج مشاركة أكثر من ١٨٠٠ منتسب من مختلف محافظات سلطنة عُمان، حيث ركّز البرنامج على مجموعة من المحاور النوعية، شملت المعسكر الريادي التقني، وورش العمل التطبيقية، والزيارات الميدانية، والتوجيه المتخصص، بهدف تعزيز مهارات المنتسبين في التفكير التصميمي، ونماذج الأعمال، وإدارة المشاريع، والاستعداد لسوق العمل والعمل الحر، إضافة إلى مهارات الإقناع والتقديم، ودراسة حجم السوق، والتسويق.

واستضافت محافظة شمال الباطنة المعسكر الرئيسي للبرنامج هذا العام، في خطوة تعكس دعم التنمية الاقتصادية والسياحية بالمحافظة، وتعزيز حضور المبادرات الوطنية الداعمة للشباب في مختلف المحافظات.

وفي ختام البرنامج، عرض المنتسبون مشروعاتهم وأفكارهم الريادية أمام لجنة مختصة، حيث جرى إبراز نماذج شبابية عمانية قادرة على قيادة مشاريع مستقبلية، وتطوير حلول وأفكار مبتكرة قابلة للتطبيق في عدد من القطاعات الواعدة.

وأكد المهندس يوسف بن أحمد آل إبراهيم، مدير برنامج دوت نكست جدير، في تصريح له، أن البرنامج نجح في تحقيق أهدافه المتمثلة في تمكين الشباب العماني بالمهارات العملية والمعرفية التي تؤهلهم لدخول سوق العمل بثقة، موضحًا أن الإقبال الكبير على البرنامج يعكس وعي الشباب بأهمية ريادة الأعمال والعمل الحر كمسارات مستقبلية واعدة.

وأشار إلى أن «دوت نكست جدير» سيواصل تطوير محتواه وبرامجه بما يواكب المتغيرات المتسارعة في سوق العمل واحتياجات الاقتصاد الوطني.

وشهد الحفل تكريم المنتسبين والخبراء والموجّهين والشركاء الداعمين، إلى جانب الإعلان عن الجوائز، والتي شملت: المركز الأول، والمركز الثاني، والمركز الثالث، إضافة إلى جائزة العلامة لأفضل خطة تسويقية، وجائزة صيدلية الرازي لأفضل فكرتين في قطاع الرعاية الصحية.

أول برنامج ولاء من نوعه في عُمان

«فودافون» تطلق برنامج «وافي» لتقديم مكافآت فورية للمشتركين

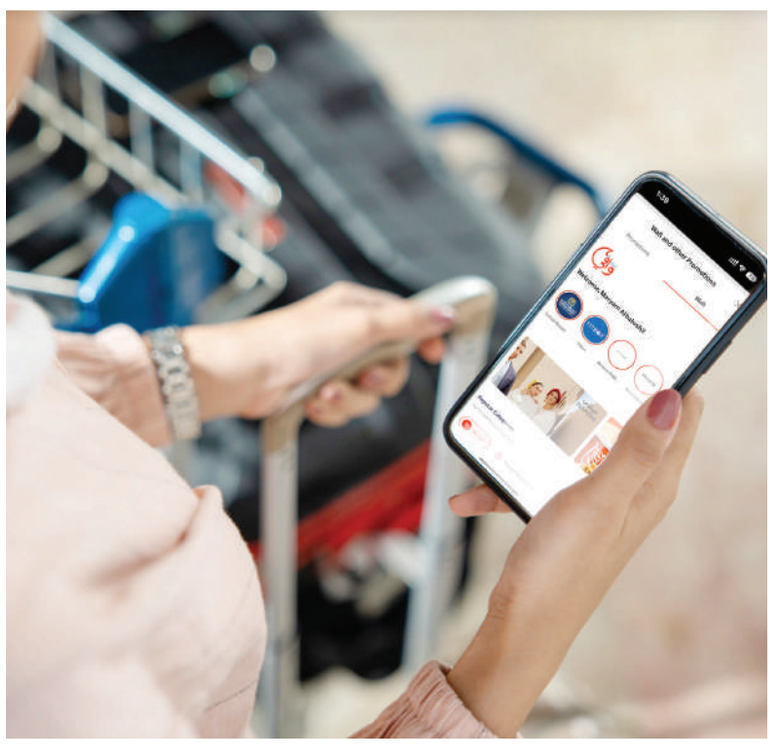

مسقط- الرؤية

أطلقت فودافون عُمان برنامج «وافي»- أول برنامج ولاء من نوعه في عُمان يقدم للمشتركين مكافآت فورية دون الحاجة إلى تجميع نقاط- إذ يأتي هذا الإطلاق ضمن جهود الشركة لتعزيز منظومتها الرقمية، وتقديم تجربة سهلة وذات قيمة مضافة فورية تلبي تطلعات المشتركين.

ويعد «وافي» أحدث إضافة لمزايا تطبيق فودافون الذي يتيح للمشتركين إدارة باقاتهم، ومدفوعاتهم وخدماتهم؛ والآن أصبح بإمكانهم الاستمتاع أيضًا بتشكيلة من المكافآت والعروض مقدّمة من أبرز علامات المطاعم والأزياء والترفيه ضمن نفس العالم الرقمي.

ويتميّز «وافي» بعدم اعتماده على نظام النقاط أو الحد الأدنى للإنفاق، إذ يحصل المشتركون على المكافآت لأنهم جزءٌ من فودافون و»وجودهم كافي»، كما يقدّم البرنامج مفهومًا مختلفًا للمكافآت والولاء، ينتقل بها من آلية تجميع النقاط إلى تجربةٍ مبنيّةٍ على تقدير المستخدمين.

وقالت عائشة الكيومية رئيس قسم التخطيط التجاري في فودافون عُمان: «لم يعد الولاء اليوم برنامجًا منفصلًا عن التجربة، بل جزءًا أساسيًا منها، ولذا أطلقنا برنامج «وافي» ليكون امتدادًا للعلاقة التي تجمعنا بمشتركينا، ولنقدّم لهم التقدير الذي يستحقونه بشكل فوري ويتناسب مع أنماط حياتهم الرقمية». ويمثّل برنامج «وافي» منصة مرنة وقابلة للتطوير؛ إذ من المتوقع أن ينمو تدريجيًا من خلال شراكات جديدة وتجارب مميزة تلبي متطلبات المشتركين وتتناسب مع اهتماماتهم. ومع توسّع استخدام البرنامج، ستتم إضافة فئات وعروض متنوعة تواكب أسلوب حياة المشتركين في عُمان، وتعكس طريقة تواصلهم وإنفاقهم في حياتهم اليومية. ويعكس هذا البرنامج التزام فودافون عُمان بتقديم تجربة رقمية متكاملة تتمحور حول المشترك في جميع مراحلها، بدءًا من خدمات الاتصال وإدارة المدفوعات، مرورًا بالتفاعل الرقمي، وصولًا اليوم إلى المكافآت. وتأتي هذه الخطوة امتدادًا لرؤية الشركة التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا كجزء متناغم من الحياة اليومية، بما يضيف قيمة حقيقية وملموسة.

المنتدى يُبرز تجربة عُمان كنموذج وطني متقدّم في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي

منتدى حواري وطني يبحث تحسين بيئة الأعمال وحلحلة تحديات سوق العمل

مسقط- العُمانية

بحثت أعمال المنتدى الوطني للحوار المشترك الذي بدأ، الخميس، بمسقط، توفير مساحة لتبادل الرؤى والخبرات لتحسين بيئة العمل، والتحديات التي يواجهها سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقال معالي الدكتور محاد بن سعيد باعوين وزير العمل، إن الحوار المشترك يُعد أحد المرتكزات الأساسية في النهج العُماني، والمتمثل في تعزيز الشراكة البناءة بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛ بما يُرسّخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويدعم مسيرة التنمية المستدامة، مؤكدا أن التجربة العُمانية أثبتت عبر السنوات أن الحوار ليس مجرد وسيلة للتواصل، بل قيمة وطنية راسخة وأداة فعالة لحل الإشكالات، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبناء بيئة عمل متماسكة تشجع على الإنتاجية وتكافؤ الفرص.

وأشار معاليه إلى أن الحوار الاجتماعي شهد تطورًا ملحوظًا مع صدور قانون العمل حيث نصت المادة (١٤١) منه على تشكيل لجنة الحوار الاجتماعي برئاسة وزارة العمل وعضوية ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة، لتعزيز التشاور الجماعي وضمان المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات العمالية.

وبين أن هذه المادة أسهمت في إعادة تشكيل لجنة الحوار المشترك، إلى جانب المشاركة الفاعلة لأطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين في عدد من اللجان المتخصصة، من بينها لجنة تسوية منازعات العمل الجماعية، ولجنة تحكيم منازعات العمل الجماعية، ولجنة السلامة والصحة المهنية.

وأضاف معاليه أن نطاق الحوار تم توسيعه ليشمل جميع محافظات سلطنة عُمان عبر اللجان الفرعية، بما يمكن من مناقشة القضايا العمالية على المستوى المحلي، وتعزيز التواصل الاجتماعي في بيئات العمل، لافتا إلى أن وزارة العمل تواصل شراكتها مع منظمة العمل الدولية من خلال اللجنة الفنية المعنية بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق، استنادًا إلى مذكرة التفاهم الموقع عليها عام ٢٠١٠م، والمجددة في عام ٢٠٢٢م، بما يضمن توفير الدعم الفني، وتقديم الاستشارات المتخصصة، وتنفيذ البرامج والمبادرات التي تسهم في تطوير سوق العمل وتعزيز استدامته.

وأوضح معاليه أن اللجان الوطنية ذات التمثيل المتعدد، ومنها اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، أسهمت في ترسيخ منهجية وطنية متكاملة لتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان في العمل، ودعم أطر الحماية والوقاية، وصون الحقوق والحريات، وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وأكد معالي الدكتور وزير العمل التزام الوزارة بمواصلة العمل جنبًا إلى جنب مع أطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين، لتعزيز الحوار المشترك، وتطوير بيئة عمل عادلة ومستدامة، والارتقاء بالتنافسية الاقتصادية الوطنية. من جانبه، قال معالي جيلبرت هونجبو مدير عام منظمة العمل الدولية، إن المنتدى يجسد عزم سلطنة عُمان على بناء سوق عمل متماسك، متطور وعادل، ويعكس إرادة وطنية راسخة لتعزيز التعاون وبناء الثقة بين أطراف سوق العمل. وأعرب عن تقديره للجهود المشتركة بين الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وما تحقق من تقدم في الاتفاقيات الجماعية على مستوى المنشآت، والخطوات الأولية نحو المفاوضات القطاعية، معتبرًا ذلك مؤشرًا إيجابيًا على تطور ثقافة الحوار وتعزيز الاستقرار والإنتاجية والعدالة الاجتماعية. وأكد مدير عام منظمة العمل الدولية التزام المنظمة بدعم سلطنة عُمان، واستعداد المنظمة لمراجعة قانون العمل من منظور معايير العمل الدولية، ودعم حماية ممثلي العمال، وتعزيز الضمانات ضد الفصل التعسّفي، وتوفير برامج بناء القدرات لمنظمات أصحاب الأعمال والعمّال. ويهدف المنتدى إلى إبراز تجربة سلطنة عُمان كنموذج وطني متقدّم في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي، واستعراض المنجزات المحقّقة في تحديث التشريعات، ودعم العمل النقابي، وتطوير مهارات العاملين، وتوسيع برامج التدريب، وتعزيز منظومة التّفاوض الجماعي، بما يتسق مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وتطلعاتها نحو اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار.

> **باعوين يؤكد الالتزام بتطوير بيئة عمل عادلة ومستدامة**
>
> **مدير «العمل الدولية»: سلطنة عُمان ملتزمة ببناء سوق عمل متماسك ومتطور وعادل**

وشهدت أعمال المنتدى تقديم عدد من أوراق العمل، من بينها ورقة حول تجربة وزارة العمل في حل النزاعات من خلال الحوار المشترك، وورقة لغرفة تجارة وصناعة عُمان حول دور أصحاب الأعمال في تعزيز الشراكة، وورقة للاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان حول ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي، إضافة إلى أوراق تناولت دور صندوق الحماية الاجتماعية، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجربة سلطنة عُمان في اقتصاد المنصات. ويأتي تنظيم المنتدى بمشاركة ممثلين عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، وعدد من المؤسسات والجهات المعنية بسوق العمل والتنمية الاقتصادية، للتأكيد على نهج سلطنة عُمان في ترسيخ مبادئ الحوار البناء وتعزيز الشراكة الثلاثية، بوصفها إحدى الركائز الأساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ودعم جهود التنمية المستدامة.

تجسيدًا لمساعي تعزيز الموثوقية وتحسين جودة التجربة الرقمية واستدامتها

إطلاق إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي

صياغة مرجعية وطنية معتمدة تعزز الجاهزية الرقيمة للمؤسسات الحكومية

مسقط- الرؤية

في خطوةٍ إستراتيجيَّة تُجسِّد التزامًا راسخًا بتسريع وتيرة التحوُّل الرقمي الحكومي، أطلقتْ وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات -مُمثلة بالمديرية العامة للتحول الرقمي وتمكين القطاعات- إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي؛ ليكون الإطار بمثابة نقطة ارتكاز وطنية تُسهم في تمكين المؤسسات الحكومية من مواكبة المتغيرات الرقمية المتسارعة، وتعزيز دعائم التكامل المؤسسي، وترسيخ ثقافة التعاون والتنسيق المشترك لتحقيق مستهدفات التحول الرقمي بكفاءة واستدامة.

ويهدف الإطار إلى إيجاد صياغة مرجعية وطنية معتمدة لإدارة التغيير في التحول الرقمي الحكومي، بلغة مشتركة ومفاهيم موحَّدة ومنهجية متسقة تُطبَّق في جميع المؤسسات الحكومية؛ بما يحدُّ من تباين الفهم وتعدُّد ممارسات إدارة التغيير ومنهجيات التنفيذ، كما يهدف الإطار إلى دعم الحوكمة وتعزيز اتخاذ القرار المبني على الأثر؛ بما يَضْمَن جاهزية المؤسسات في التكيُّف مع المتغيرات الرقمية، ويُمكِّنها من العمل بتناغم ضمن فريقٍ حكومي واحد، يقوده هدفٌ مشترك ورؤية موحَّدة للتحول الرقمي الحكومي.

ويستهدفُ الإطار فرق التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية المستهدفة ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي وتشمل: القيادات وأصحاب القرار المسؤولون عن توجيه وتنفيذ المبادرات والمشاريع الرقمية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الرقمي وإدارة التغيير، ومديري التغيير ومديري المشاريع الرقمية المعنيون بقيادة وإدارة التغيير التنظيمي المصاحب للمشاريع الرقمي والمسؤولون عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع الرقمية، عبر تزويدهم بمنهجيات واضحة، وأدلة استرشادية، ونماذج وأدوات عملية قابلة للتطبيق، مدعومةً بمؤشرات قياس دقيقة لمتابعة الأداء وتقييم الأثر الفعلي للمبادرات الرقمية بهدف ضمان توحيد التوجُّهات، وتعزيز كفاءة التنفيذ، وتحقيق نتائج مُستدامة تضمن نجاح مشاريع التحول الرقمي وتعزِّز أثرها على مستوى كافة المؤسسات الحكومية. ومن المتوقَّع أن يُسهم إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي في توحيد التوجه والحوكمة في إدارة التغيير للتحول الرقمي بما يضمن الاتساق بين المؤسسات الحكومية، وبناء قدرة وطنية مستدامة بمستوى نضج عالي في تطبيق ممارسات إدارة التغيير بما يدعم الجاهزية المستقبلية، وتعزيز موثوقية مسيرة التحول الرقمي الحكومي من خلال تحسين نسب التبني والاستخدام الفعلي للمشاريع الرقمية ، كما سيسهم الإطار في حماية الاستثمارات الرقمية، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي عبر الحد من الهدر وإعادة العمل والتداخل بين المبادرات، وتسريع تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي بما ينسجم وأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال حكومة أكثر مرونة وتكيفًا، كما سيدعَم الإطار الارتقاء بمستويات الثقة المجتمعية في الخدمات الرقمية المقدَّمة للمواطنين والمستفيدين؛ من خلال تحسين جودة التجربة الرقمية واستدامة أثرها على المدى الطويل. وجاء إطلاق الإطار على هامش اللقاء الدوري الرابع لرؤساء فرق التحول الرقمي للعام ٢٠٢٥، والذي تضمَّن استعراض حِزمة من المبادرات والمحاور الرقمية الإستراتيجية؛ من بينها: التوجهات الاستراتيجية للتحول الرقمي الحكومي ٢٠٢٦-٢٠٣٠، ورحلة برنامج «ارتقاء» لتمكين الكفاءات في مجال التحول الرقمي، وموجز حول النسخة الثانية لخدمات التصديق الإلكتروني «ثقة»، إلى جانب استعراض حصاد إنجاز المرحلة الأولى ومسار المرحلة الثانية للبوابة الموحَّدة للخدمات الحكومية، ومنظومة السجل الوطني للأصول الحكومية «أصول»، والنظام المالي الحكومي الموحَّد «مالية». ويجسِّد إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي، الجهودَ المتواصِلَة للارتقاء بمستوى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء، وضمان استدامة المشاريع الرقمية؛ بما يحقق الأثر المنشود ويُرسِّخ ثقة المستفيدين في جودة وموثوقية الخدمات الحكومية الرقمية المقدَّمة.

150 مليون ريال صكوك سيادية محلية ضمن الإصدار العاشر

مسقط العُمانية

أعلنت الشركة العُمانية للصكوك السيادية نيابةً عن حكومة سلطنة عُمان طرح الإصدار العاشر من الصكوك السيادية المحلية بقيمة ١٥٠ مليون ريال عُماني -مع خيار زيادة لا يتجاوز ٥٠ مليون ريال عُماني- لمدة استحقاق تبلغ ٧ سنوات وبعائد قدره ٤,١٥ بالمائة سنويًا.

وجرى فتح باب الاكتتاب (التقدم بالعطاءات)، الأربعاء، على أن يغلق يوم الإثنين بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، وستصدر هذه الصكوك في يوم التسوية الخميس بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، وسيُدفع العائد المستحق على الصكوك مرتين في كل عام، وذلك في ٢٥ يونيو و٢٥ ديسمبر من كل عام حتى تاريخ استحقاقها في ٢٥ ديسمبر ٢٠٣٢م.

ويتاح الاكتتاب في هذا الإصدار من الصكوك لجميع فئات الأفراد والمؤسسات المستثمرين من داخل سلطنة عُمان وخارجها من مختلف الجنسيات.

وستصدر الصكوك بطريقة الاكتتاب التنافسي، وعلى المستثمرين التقدم بعطاءاتهم خلال فترة الاكتتاب عبر بنك مسقط ونافذته الإسلامية (ميثاق)، والبنك الأهلي ونافذته الإسلامية (الأهلي الإسلامي) وبنك ظفار ونافذته الإسلامية (ظفار الإسلامي) والبنك الوطني العُماني ونافذته الإسلامية (مزن للصيرفة الإسلامية)، وبنك عُمان العربي، وبنك نزوى، وبنك صحار الدولي.

ويمكن للمستثمرين المكتتبين الحصول على نشرات واستمارات الاكتتاب من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو المواقع الإلكترونية لبنوك التحصيل.

ويتعين على الراغبين في الاكتتاب الحصول على رقم مستثمر من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع أو من خلال تطبيق أسهم عُمان، وذلك قبل يوم واحد على الأقل من تقديم طلب الاكتتاب لدى بنوك التحصيل المحددة في نشرة الإصدار.

وتتوافق هذه الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها قابلة للتداول (بيعًا وشراءً) بالسعر السائد في السوق وذلك من خلال بورصة مسقط، علمًا بأن تفاصيل وبيانات الصكوك المخصصة للمكتتبين في الإصدار ستكون مسجلة وموثقة في السجل الخاص بالصكوك والذي تتولى حفظه وإدارته شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

وتؤكد الشركة العُمانية للصكوك السيادية على ضرورة تطابق رقم الحساب البنكي المدون في طلب الاكتتاب مع المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع؛ لضمان سلاسة عملية الاكتتاب واستلام الربح وأصل مبلغ الاكتتاب في مواعيد الاستحقاق.

«تمكين» تحط الرحال في جنوب الباطنة لدعم «الصغيرة والمتوسطة»

الرستاق- العُمانية

نفذت غرفة تجارة وصناعة عُمان المحطة الثانية من مبادرة «تمكين» بفرع الغرفة في ولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة، بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهودها الرامية إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من دخول سوق المناقصات والمشتريات الحكومية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من نسبة ١٠٪ المخصصة لها في المناقصات والمشتريات الحكومية، بما يسهم في رفع كفاءة المحتوى المحلي، وزيادة مشاركتها في المشاريع الوطنية، ودعم التنمية المستدامة عبر تنويع مصادر الدخل وتعزيز ريادة الأعمال. وقدم ناظر بن حميد الهنائي، نائب مدير فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة، ورقة عمل تعريفية استعرض خلالها أهداف مبادرة «تمكين» ومحاورها الرئيسة، وآليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع جاهزيتها للمنافسة على المناقصات الحكومية، بما يعزز استفادتها من النسبة المخصصة لها ورفع كفاءة المحتوى المحلي وزيادة إسهامه في المشروعات الوطنية. من جانبها، أوضحت مثلة بنت محمد الوردي مهندسة مناقصات وعقود بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي دور الهيئة في المبادرة، والمتمثل في تعزيز جاهزية المؤسسات الوطنية عبر توضيح آليات المناقصات الحكومية ومتطلبات التسجيل والتصنيف، وتمكينها من إعداد العطاءات وفق أفضل الممارسات، بما يرسّخ مبادئ الشفافية وعدالة المنافسة. وقدم نوح بن سعيد الجابري أخصائي تسجيل وتصنيف الشركات من هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، عرضًا مرئيًا حول منصة «إسناد»، استعرض فيه دورها بوصفها منصة إلكترونية لإدارة المناقصات الحكومية، تسهم في رفع كفاءة الطرح والتقييم والإسناد الإلكتروني، وتعزيز الشفافية والدقة، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي بطاقة ريادة من خلال سياسات تمكينية، أبرزها تخصيص نسبة ١٠٪ من المشتريات والمناقصات الحكومية، إذ تجاوز عدد المؤسسات المسجلة في المنصة خمسة آلاف مؤسسة.

مناقشة إعداد منظومة الحلال الوطنية لتعزيز تنافسية المنتجات العُمانية

مسقط- العُمانية

ناقش فريق عمل منظومة الحلال في سلطنة عُمان، خلال اجتماعه الثالث مستجدات العمل في إعداد وإطلاق منظومة الحلال الوطنية، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنافسية المنتجات العُمانية ومواءمتها مع متطلبات الأسواق المحلية والدولية. ترأس الاجتماع سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة.

وجرى خلال الاجتماع تسليط الضوء على مؤشرات نمو اقتصاد الحلال العالمي، حيث أُشير إلى أن حجم هذا الاقتصاد تجاوز ٧ تريليونات دولار أمريكي، مع توقعات بوصوله إلى نحو ١٠ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ويشمل ذلك قطاعات متعددة من أبرزها الأغذية الحلال، والنظافة والتجميل، والسياحة الحلال، والتمويل الإسلامي، والملابس المحتشمة، والأدوية.

واستعرض الفريق مستجدات ما تم تنفيذه خلال المرحلة السابقة، حيث تم الانتهاء من مراجعة مسودة اللائحة النهائية لمنظومة الحلال، إلى جانب تحديد القطاعات ذات العلاقة بالمنظومة، والتي تشمل قطاع مواد التجميل بإشراف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وقطاع الأغذية والمياه بإشراف وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وقطاع الأدوية بإشراف وزارة الصحة.

كما تمت مناقشة مستجدات لائحة منظومة الحلال من الجوانب الإدارية والفنية والمالية، بما في ذلك مسارات إعداد اللائحة ومراجعتها واعتمادها عبر الجهات المختصة، إضافة إلى مراجعة وتقييم الرسوم المقترحة. كما تم تحديد منصة "عُمان للأعمال" كمنصة معتمدة لتلقي طلبات تسجيل أو تعيين الجهات المانحة لشهادة الحلال.

وفي إطار تطوير الخدمات وتسريع الإجراءات، استعرض الفريق آلية «المسار السريع» لتقديم الطلبات، على أن يبدأ تطبيقها مع بداية العام القادم، بما يسهم في تسهيل وصول المنتجات الحلال إلى الأسواق المحلية والدولية، ورفع مستوى ثقة المستهلك، ودعم المنتجات المحلية المصدّرة التي تتطلب استخدام علامة الحلال.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الخميس ٢٧ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٤٩

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

عامد العريمي

احتفلنا اليوم بمرور ١٠ سنوات على افتتاح المركز الوطني لطب وجراحة القلب بالمستشفى السلطاني، ١٠ سنوات سطر خلالها المركز إنجازات استثنائية خلال مسيرة الصحة في عُماننا الحبيبة، فكل الشكر والتقدير لجميع العاملين بالمركز ومبارك لكم هذه الفرحة.

عبدالله الخضوري

تبدأ تأثيرات الموجة الرئيسية للمنخفض الجوي اليوم الخميس على محافظة مسندم ثم تمتد تدريجيًا لتشمل بقية المحافظات الشمالية من ليل الخميس ويوم الجمعة، وستتأثر بأول موجة برد ابتداءً من يوم السبت تزامنًا مع هبوب الرياح الشمالية الغربية النشطة.

زكريا المحرمي

من ضمن أسباب ازدحام الشوارع في الصباح هو عدم التزام المُؤسسات بنظام المواعيد، والعمل وفق نظام «الخدمة لمن يصل أولا» مما يجعل الناس تتسابق منذ الفجر فتزدحم الشوارع وتمتلئ مواقف السيارات، بينما لو التزمت هذه المؤسسات بالوقت المُحدد لكل صاحب مراجعة لما سابق غيره وعطل الشوارع!!

المرحلة الثانية من «اتفاق غزة» تدخل نفقا مظلما وسط تحركات دولية وعرقلة إسرائيلية متصاعدة

الرؤية- غرفة الأخبار

التزمت فصائل المقاومة الفلسطينية ببنود المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، على الرغم من الخروقات الإسرائيلية المتواصلة وسط استنكار دولي واسع، إلا أن تعثر الحصول على جثمان آخر أسير لدى المقاومة تتخذه إسرائيل ذريعة للتنصل من الاتفاق وعدم الانتقال إلى المرحلة الثانية.

وبعد اغتيال القيادي في كتائب القسام، رائد سعد، قبل أيام، أثيرت المخاوف حول انهيار الاتفاق خاصة وأن كتائب القسام لوّحت بالرد على عملية الاغتيال، موضحة: «إسرائيل تجاوزت كل الخطوط الحمراء باغتيال قادتنا وأبناء شعبنا، وعدوانها مستمر، وحقنا في الرد مكفول، ومن حقنا الدفاع عن أنفسنا».

وقد أرسل البيت الأبيض سراً إلى نتنياهو رسالة تحذير من أن عملية الاغتيال، التي تم تنفيذها دون إخطار واشنطن، تقوض سمعة ترامب بوصفه وسيطاً في الاتفاق لوقف إطلاق النار في غزة.

وكشفت تقارير لـ«أكسيوس» و«تايمز أوف إسرائيل»، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، عن أن البيت الأبيض قال في هذه الرسالة لنتنياهو: «إذا أردت تدمير سمعتك، تفضل، لكننا لن نسمح بتدمير سمعة الرئيس ترامب بعد توسطه في الاتفاق».

بدوره، أكد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ضياء رشوان، أن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة «ستُعجَّل وستدخل حيز التنفيذ قريباً، على الرغم من مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو لعرقلتها». وأوضح رشوان، في تصريحات لوسائل إعلام مصرية، أن الضغوط الأمريكية، ولا سيما من جانب الرئيس دونالد ترامب، «باتت أكثر جدية لفرض الالتزام ببنود الاتفاق»، مشيراً إلى أنَّ المرحلة الثانية كان من المقرر أن تبدأ بعد ٧٢ ساعة من توقيع الاتفاق، «إلا أن نتنياهو سعى إلى المماطلة وربط تنفيذها بشروط غير منصوص عليها».

وأضاف أن الإدارة الأمريكية بدأت بالفعل اتخاذ خطوات عملية على الأرض، من بينها التحضير لتشكيل قوة استقرار دولية في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، «دون الاكتراث بالتحفظات الإسرائيلية على مشاركة بعض الأطراف».

وكانت القيادة المركزية للجيش الأميركي (سنتكوم)، قد عقدت الثلاثاء، مؤتمراً دولياً في الدوحة، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول، لبحث تشكيل القوة الدولية المزمع نشرها في قطاع غزة، وطبيعة مهامها، وقائمة الدول المشاركة، ضمن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، بحسب تقارير صحفية.

وفي السياق، قال رئيس لجنة «العرب الأميركيين من أجل السلام»، والوسيط المقرب من الإدارة الأمريكية بشأن ملف غزة، بشارة بحبح، لـ«الشرق الأوسط» إن المرحلة الثانية لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة ستكون في يناير المقبل، وينتظر أن تكون في الأسبوع الأول، أو الثاني، لافتاً إلى «أن لجنة إدارة قطاع غزة جاهزة بالأسماء، وعلى الأرجح سيكون وزير الصحة الفلسطيني (ماجد أبو رمضان) رئيسها».

وأكد بحبح، الذي لا يزال على مقربة من كواليس البيت الأبيض بشأن غزة، أن «واشنطن مع وجود قوات تركية ضمن قوة الاستقرار الدولية باعتبارها الأكثر قدرة على ضبط الاستقرار بالقطاع»، مشيراً إلى أن «اللقاء المرتقب بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حاسم بشأن المرحلة الثانية، وستضغط الولايات المتحدة خلاله لبدئها الشهر المقبل، وحسم مشاركة تركيا في قوة الاستقرار».

وحول طبيعة المهام، شدد بشارة بحبح على أن أغلبية الدول المشاركة لا ترغب في لعب دور يتعلق بـ«نزع السلاح»، بل تهدف لأن تكون قوات فاصلة بين القوات الإسرائيلية والمناطق المأهولة بالسكان، بهدف حماية المدنيين، مشيراً إلى أن الهدف من وراء وجود هذه القوات هو «الانسحاب التدريجي لإسرائيل من القطاع». وقال بحبح: «هذه القوات لن تلعب دوراً أو نيابة عن إسرائيل، لا سيما في مسألة نزع السلاح، خاصة أن قادة في (حماس) أبدوا لي استعداداً للتفاوض بهذا الشأن، لكن استخدام القوة لن ينجح، خاصة أن إسرائيل فشلت في نزع سلاح الحركة بالقوة خلال عامين، ولن ينجح أي طرف دولي في ذلك بالقوة».

ورغم الحديث عن التعثر في الانتقال للمرحلة الثانية، توقع الوسيط الأميركي بحبح أن يتم تدشين المرحلة الثانية في الأسبوع الأول أو الثاني في يناير المقبل، وتحديداً بعد قمة ترامب-نتنياهو التي ستحسم الملفات العالقة، نافياً علمه بوجود ترتيبات لحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لهذه القمة.

وأكد بحبح أن ترامب لن يسمح بفشل الاتفاق: «هذا مؤكد ١٠٠ في المائة»، مشدداً على أن «حركة (حماس) ملتزمة بوقف إطلاق النار رغم الخروقات الإسرائيلية المستمرة». وأشار بحبح إلى أن «الحركة تدرك أن إسرائيل تبحث عن أي ذريعة لاستكمال عمليات الإبادة في غزة، ولذلك فهي تبدي تحملاً أكبر لتفويت الفرصة».

إسرائيل تُفشل جهود الانتقال للمرحلة الثانية بذريعة عدم العثور على جثة آخر أسير

اغتيال رائد سعد زاد من مخاوف انهيار اتفاق وقف الحرب

«البيت الأبيض» حذّر نتنياهو من المساس بـ«سمعة ترامب» عبر الاستمرار في الخروقات

مصر: واشنطن تضغط على نتنياهو للالتزام ببنود الاتفاق

نتنياهو يماطل في تنفيذ بنود الاتفاق ويضع شروطا غير منصوص عليها

بدء التحضير لتشكيل قوة استقرار دولية في غزة

الدوحة تستضيف مؤتمر دولي لتحديد قائمة الدول المشاركة في القوة الدولية بالقطاع

بحبح: بدء المرحلة الثانية في يناير المقبل.. ووزير الصحة الفلسطيني يرأس لجنة إدارة القطاع

أمريكا لا تمانع وجود قوات تركية ضمن قوة الاستقرار الدولية